

# الاقتصاد



كي لا يكون الرقم وجهة نظر

Issue No. 175 Friday 11 May 2007

العدد 175 # السنة الرابعة عشرة # الجمعة 11 أيار 2007

سوق العقارات يتحرك مجدداً... اسعار الأراضي ارتفعت 40% والشقق بين 15 و20% و3	الزراعة في لبنان أمام استحقاق "التجارة العالمية" 5	تقرير الخارجية الأميركية عن الإرهاب: تحريف للوقائع واستنسابية في العرض 6	الإتحاد الأوروبي: 12 مليار يورو لتمويل سياسة الجوار من عام 2007 الى 2013 9
---	--	--	--

## تجاوز آليات الدولة وحلقاتها اثمر اعماراً كاملاً في القرى المتبناة مباشرة من الدول 20 عاماً ليعود لبنان الى عشية 11 تموز وانجازات الحكومة في الاعمار بين 0.5% و20%

من جهة وبالقناعة الرسمية أو تقييم الانجاز وهو ما يطرح السؤال الاوسع حول الامكانية الفعلية لقيادة الدولة وامكانية الاستفادة من نوايا الدعم الاقتصادي الدولي والعربي وكيفية ترجمة مقررات باريس 3 خاصة ان الجزء الاكبر من هذا الدعم والمقدر بـ 5.6 مليار دولار مخصص لمشاريع لم تقدم الحكومة او الهيئات التابعة لها خطة واضحة او حتى اتجاهات عامة لصندوق النقد الدولي او للدول المعنية حتى اليوم، علماً ان هناك خطة للتجهيزات العامة والمشاريع كانت قد اقرت وهي تحظى بموافقة المؤسسات الدولية وكذلك الاتحاد الاوروبي وتشكل جواباً عملياً على الاسئلة المطروحة ولكنها لا تزال قيد الادراج لاسباب بعضها معروف ومعظمها مجهول.

ان تجميد الوضع الاقتصادي بل خنقه حتى الاستحقاقات الدستورية لن يشكل الا عاملاً سلبياً يضاف الى سلسلة العوامل السلبية القائمة.

او اقبال الثروات ومعروف ان التسويات قد حصلت منذ فترة طويلة وادخلت الى خزانة وزارة المال عشرات ملايين الدولارات وذلك خلال ولاية الرئيس السنيورة كوزير للمالية.

يقطع النظر عن السجل السياسي وعن الاستخدامات الممكنة، فان الدولة لا تزال غائبة ومقصرة ان لم يكن اكثر في هذا المجال وهو ما يظهر بشكل فاضح في المقارنة بين القرى التي تبنتها دول بشكل مباشر كقطر مثلاً حيث في كل زاوية ورشة عمار اما القرى التي تبنتها السعودية بواسطة الدولة اللبنانية فلا يزال اصحاب المباني المهمة يجمعون الاوراق والبيانات المستجدة عند كل زيارة لادارات الدولة فيما القرى لا تشهد الا ورش البناء الفردية.

ليس اسهل من تسييس هذا الملف، واذا كان ما يحصل مقصوداً فهو كارثي واذا لم يكن كذلك فهو كارثي ايضا بالبيات الادارة



الاسرائيلي الاول، و89 اتفاق الطائف وعودة السلم الى لبنان.

اما بالنسبة للمخالفات فلا توجد على املاك عامة او خاصة الا في منطقتي الوزاعي وحي السلم، وهي اصلاً خارج المنطق المستهدفة والمعلوم ان شركة اليسار انشئت منذ سنوات لهذا السبب، اما المناطق التي تعرضت للتدمير فلا تختلف ابداً عن اي منطقة لبنانية لجهة مخالفة الطابق المر

الاقتصاد والحاجة والاعتبارات الانسانية. اما الكلام عن غابة المخالفات وتشابك الملكيات فتشير دراسة الاحصاء المركزي حول احوال الاسر اللبنانية الى النسبة العالية من تملك الافراد لمساكنهم في هذه المنطقة وتؤكد وثائق بلديات المنطقة ان 90% من المباني المهمة والمتضررة يقطنها مالكوها المباشرون بسبب حداثة نشؤ وتطور هذه المنطقة اي بمحطات: 78 الاجتياح

والافراد مباشرة وليس ادل او ابلغ الا الكلام عن صرف جزء من الاموال لـ 1064 شقة متضررة او مهدمة في الضاحية من اصل 33000 شقة مما يعني انه بهذه الوتيرة من الانجاز والتقدم يحتاج لبنان الى عشرين عاماً كي يعود الى ما كان عليه في 11 تموز 2006 علماً ان المال متوفر والتدليل على حجمه المجدد في حساب في مصرف لبنان هو ادانة وليس فخراً.. وهذا من بديهيات علم

يقول قطب اساسي في الموالات ان الوقت الان هو وقت استعادة الدولة وليس وقتا للاقتصاد، ففي اسوأ الاحوال ناتي بعشر خبراء اقتصاد من الخارج ويجدون لنا الحلول في اربع وعشرين ساعة!

اما المعارضة فان لم يسجل قول مأثور يشابه هذا القول لاحد اركانها الا انها تتصرف كأن الاقتصاد اخر همومها. وفي ظل هذا الغياب التام للقضية الاقتصادية تحضر بعض اجزائها عند الموالات كما المعارضة حين يمكن تجييرها لاستخدامات سياسية، ثم تخبو عند اول انفراج.. بالسياسة طبعاً.

المؤتمر الصحفي للرئيس فؤاد السنيورة الذي عرض فيه انجازات الحكومة والتي بغض النظر عن النقاش السياسي او الاستخدامات الفئوية لها بينت ان هذه الانجازات تتراوح بين نصف في المئة في بعض المجالات وصولاً الى 20% في احسن الاحوال، أخذين بعين الاعتبار ما نفذته بعض الدول والمؤسسات

**قرض الطاقة الشمسية**

**لأن الطبيعة أهم رصيد**

مع تزايد الأخطار التي يسببها التلوث المتزايد من الطيور من المهم تشجيع كل ما هو من مصلحة بيئتنا من هذا المنطلق يقدم لك البنك اللبناني الكندي قرض الطاقة الشمسية الذي يتيح لك استخدام الشمس كمصدر طاقة لتسخين المياه وبالتالي تقليل استهلاك الكهرباء والماء. وهكذا، نؤمن بالمتسارفة وتساهم في الوقت نفسه في حماية البيئة.

**البنك اللبناني الكندي**

لتمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بمركز الخدمات على ٧٧٧ ٧٧٧ أو زيارة موقعنا على [www.lbbank.com](http://www.lbbank.com)

**مع عملك، سلتك مليانة**

**ل.ل.ل.**

**ليرتك بخير... إنت بخير.**

**مصرف لبنان**

سعر العدد لبنان 2000 ل.ل. سوريا 20 ل.س. مصر 3 جنيهات الكويت دينار البحرين 7 دراهم



## دولة الرعاية الاجتماعية مستمرة.. ولكن الى متى؟!

وتحويلات الاجتماعية، تتأثرت كذلك أهمية هذا المؤتمر من كونه يقدم فرصة جديدة لإرساء إصلاح هيكلي للاقتصاد اللبناني يتناول، من جهة، معالجة أزمة المالية العامة بما هي تعبير عن اختلالات بنيوية عميقة دون خلق النمو الاقتصادي ودون إلحاق أذى كبير بالنسيج الاجتماعي. ذلك أن إصلاح المالية العامة يستدعي سياسات مالية تقييدية غير مواتية لنمو الاقتصاد. ويفترض سياسات إنفاقية تقشفية تتناقض مع التوسع في البيات إعادة التوزيع والتحويلات الاجتماعية. وليس واضحاً في ظل إضعاف وتمهيش مؤسسات وسلطة الدولة، كيف يمكن الإفادة من مؤتمر باريس 3 التي تتطلب تطوير صيغ وآليات عمل داخل مؤسسات الدولة وإدارتها، وتكاتف وتنسيق الجهود بينها وبين الفعاليات الاقتصادية في الداخل بالإضافة الى تعاون ونظم وكثيف مع الدول والمؤسسات المالية الأجنبية.

في الخلاصة، نعتقد أولاً بعدم القدرة على الاستمرار طويلاً في دولة الرعاية والتحويلات الاجتماعية إذا استمر المنحى القائم في ضرب وظائف الدولة الأخرى. وثانياً أن تفويت فرصة العمل الجاد للإفادة من مؤتمر باريس 3 سيؤدي لاحقاً الى أشكال وصيغ من التعامل مع المؤسسات المالية الدولية ليست بالضرورة هي الأفضل للحفاظ على استقلالية القرار الوطني. وثالثاً وأخيراً ان اخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار يجب ان يُسهم في إعادة تكوين إرادة العيش المشترك لدى اللبنانيين وفي تثبيت سلطة الدولة. ففي السنين العجاف، ونحن فيها مستقرون لفترة طويلة، وحدها وحدة اللبنانيين وتقديمهم المصلحة العامة على المصالح الخاصة الضيقة تسمح بتقاسم التضحيات وتحملها.

\*أمين عام جمعية المصارف

تحقق في مؤتمر باريس 3، فما هي الإمكانية المتاحة لكل من هذه المصادر؟ للعلم، فقد أنفقت الدولة عام 2006 ما يقارب 7.9 مليارات دولار أميركي موزعة 60% منها بالاقتطاع من الاقتصاد. واقتضت ما يزيد عن الثلاثة مليارات خصوصاً من المصارف. وليس مؤكداً، نظراً للركود والنمو السلبي القائمين، ان يستمر لصالح دولة يقتصر دورها ليس فقط على إعادة توزيع المدخول دون الاستثمار في تحسين بيئة عمل القطاع الخاص بل ويشكل أداء مؤسساتها ومرافقها العامة مقياساً لنشاط المؤسسات الخاصة والاستثمارات. كما ان قدرة الدولة على الاستدانة بدأت تضيق، من جهة، لضعف قاعدة مداخيلها ووصول قدرتها الذاتية على خدمة مديونيتها المتنامية الى حدودها القصوى، ومن جهة ثانية، لتراجع مصداقيتها في ظل تمهيش بل وتفكيك مؤسساتها السياسية والدستورية وإضعاف سلطتها ناهيك، من جهة ثالثة، عن ارتفاع المخاطر السيادية (الجزئية والمصرف المركزي) على دفاتر المصارف الى مستويات بدأت معها إدارتها بالتساؤل المشروح بصوت عال ومتزايد حول مستقبل هذا المنحى مع اقتراب موعد تنفيذ بازل 2 وانفتاح المصارف المتزايد على الأسواق الإقليمية والدولية، مع ما ينتج عنه من ضرورات التقيد الدقيق بمعايير وقواعد الصناعة المصرفية العالمية.

يتمثل المصدر الثالث لتمويل هذا النمط من الإنفاق العام في القروض المبررة والمهيات الخارجية. وقد شكّل مؤتمر باريس 3 بما أقدمه من مبالغ (7.6 مليارات دولار) الحد الأقصى القسوى لهذا مصدر قياساً على حجم البلد الديمغرافي وحجم اقتصاده. وأبعد بل ويغض النظر عن هذا البعد لباريس 3، اي المساهمة في تمويل نفقات دولة الرعاية

وأملها. أكثر وأبعد من ذلك، فإن استمرارية إعادة توزيع المدخول من قبل الدولة، أجوراً وفوائد وخدمات عامة، تشكل شرطاً لقدرة اية "دولة ضمن الدولة" على الحياة. فالمال السياسي أياً يكن حجمه يظل ضئيلاً نسبياً قياساً على حجم إعادة التوزيع الذي الاساسية لإنتاج واسعة من اللبنانيين إلى اية طائفة أو حزب انتموا. ويحتمل إنفاق الدولة كذلك فئات اجتماعية واسعة من النزاح الى خط الفقر المدقع، بالرغم من نسبة الهدر المحسوسة التي غالباً ما تترافق مع البيات وقنوات إعادة التوزيع، وبالرغم من الكلفة الباهظة نسبياً لإنتاج بعض السلع والخدمات العامة والتي يمكن تنظيمها وإعادة هيكلة مؤسساتها بحيث لا تظل عبئاً كبيراً على أداء الاقتصاد ونموه. وهذه مسألة تحتاج الى اهتمام جدي متى عادت وظائف الدولة الأخرى الى العمل. وقد تكون جزءاً من الحل المطلوب للتأزم الحاد القائم. التساؤل المشروح الذي يطرحه هذا الوضع المهجين يدور حول مدى القدرة على استمرار دولة الرعاية والتحويلات الاجتماعية، في ظل تعطيل وتفكيك المؤسسات السياسية والدستورية الاساسية، وفي ظل غياب رؤية وسياسات اقتصادية لمعالجة الاختلالات الماكرو اقتصادية القائمة.

الإشكالية المطروحة جديّة، فاستمرار الدولة في إنفاق ما يقارب (أو يزيد) عن سبعة مليارات دولار سنوياً دون احتساب النفقات الاستثنائية التي نشأت أو قد تنشأ عن الأحداث الطارئة كالعدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان يرتبط بقدرتها على تمويل هذه النفقات. وتنحصر مصادر التمويل في ثلاثة: جباية الرسوم والضرائب، والاستدانة من الجهاز المصرفي، وأخيراً الحصول على دعم دولي بشكل قروض مبررة أو هبات كما

## د. مكرم صادر\*

في غمرة هذا الشلل شبه التام لعمل الدولة بما هو ممارسة للسلطة من خلال المؤسسات السياسية والدستورية، وفي ظل التراجع المخيف لقدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات لمعالجة الاختلالات العميقة في الاقتصاد والاجتماع اللبنانيين. تستمر أجهزة الدولة في عملها بالحد الأدنى، والتمثل في جباية الضرائب والرسوم وتجديد الديون المستحقة ودفع الاجور وسداد الفوائد وتوفير التحويلات الاجتماعية عبر مختلف البيات الدعم وعبر وزارة الصحة العامة وتعاونيات موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، ومن خلال تغطية العجز الفاضح في فرعي المرض والتعويضات العائلية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والناتج عن الهدر المنظم في ظل إدارة مترهلة ومجلس إدارة غير فاعل لتشيء تمثيل العمال وارباب العمل فيه وتدخل الدولة المفرط في تسييره من خلال ترخيص أحد ممثليها عليه طوال عقد من الزمن وخلافاً للمبادئ والقواعد التي تأسس عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

طبعاً يعبّر استمرار عمل دولة الرعاية والتحويلات الاجتماعية بخلاف إضعاف المؤسسات الدستورية وتراجع وظائف الدولة الأخرى عن أهمية وظيفة إعادة التوزيع التي توفرها الدولة، وعن توافق ضمني بين كل مكونات الاجتماع اللبناني على ان إدارة الحيز المشترك المتمثل في المؤسسات والخدمات العامة من قبل الدولة أفضل من ان تتولاهما أي ما تحت الدولة. وهي تتوافق أيضاً على ان كلفة إنتاج السلع والخدمات العامة أدنى لمستهلكها إذا ما أخذت بالاعتبار أسعار بعضها المدعومة أو تقديم بعضها الآخر مجاناً أو الاستيلاء على بعضها الثالث بالتعدي على حقوق الدولة



## مع تعليق

قد تكون إسرائيل تسعى لشهنة ضد لبنان. كذلك فإنني أدعو الأشقاء العرب والمجتمع الدولي إلى الوقوف مع لبنان (...) ان مواجهة أي اعتداء إسرائيلي على لبنان تقتضي، في المقام الأول، تضامناً بين اللبنانيين (...). وتعزيزاً حقيقياً وصادقاً لقدرة الدولة، وتمكيناً لها من بسط سلطتها على كل الأراضي اللبنانية، وبما يمكنها من تجييش كل الطاقات والموارد بما يحقق للبنان القدرة على مواجهة أي عدوان لإسرائيل والتصدّي لطماعها. ليس واضحاً أين ستجيش قدرات الدولة في مواجهة العدوان هل سيتم تجهيز المدارس بصورة أفضل لاستيعاب المهجرين المحتملين وتخزين كميات أكبر من البنزين أو... كما ان "الوقوف معاً وتضامناً الأشقاء العرب و المجتمع الدولي مع لبنان يعتبر كما كل الدول تعتبره انه عنصر اضافي اساسي من عناصر قوة الدولة لكن تجربة لبنان خلال تاريخه اثبتت عجز هذه العناصر وحدها عن الدفاع عنه وكل دول العالم حتى التي اعترف لها بوضع الحياد على الصعيد الدولي تمتلك جيشاً مجهزاً يحمي الضمان الحقيقي في مواجهة أي عدوان خارجي وعندما يُغيب البيان أي ذكر للقوة العسكرية التي تنوي الدولة استعمالها لرد أي عدوان جديد متوقع انما يوحي بعودة ايدولوجية قوة "لبنان في ضعفه" كإستراتيجية دفاعية وهو ما يطرح الكثير من علامات الاستفهام..

جاء تعليق الرئيس فؤاد السنيورة على تقرير لجنة فينوغراد عبر بيان أصدره، مفاجئاً للكثيرين بنسبة أكبر من التقرير نفسه فمحاولة السنيورة تسويق نفسه كرجل "اعتدال" يشعر مع الضحايا الاسرائيليين الذين سقطوا خلال تصدّي المقاومة للعدوان الإسرائيلي اتت في غير موقعها إذ يقول البيان "...تجاهل التقرير للضحايا اللبنانيين الابرياء وكان الاسرائيليين الذين سقطوا في تلك الحرب الظالمة هم وحدهم ضحاياها". ليس واضحاً كيف ساوى الرئيس السنيورة بين 44 مستوطنين و 119 جندي إسرائيلي الذين سقطوا بصواريخ المقاومة في محاولة لإيجاد توازن رعب مع عدو قتل في عدوانه 1200 شهيداً ولسان حاله يقول ان تلك الحرب الظالمة التي وقع ضحيتها شعبنا انما هي فرضت علينا جميعاً من اطراف تعمل لمصالح غير مصالح شعوبها ونحن ما لنا ذنب لنا.. غاب عن الرئيس السنيورة ان الحرب الأخيرة على لبنان شهدت اعلی تأييد شعبي لاي حرب قادتها إسرائيل تجاه اي دولة عربية وغاب عن باله صورة الاطفال الاسرائيليين الذين وقعوا اهداءاتهم على الصواريخ الإسرائيلية "من اطفال إسرائيل الى اطفال لبنان". وفي الجزء الثاني من البيان يقول: "تتزامن خلاصات اللجنة مع الحديث المتنامي.. عن طريق عدوان او عمليات عسكرية جديدة.. هذا ما يدفعني إلى ان أدعو إخواني اللبنانيين إلى.. الوقوف معاً والتضامن بوجه ما

## "سفریات لبنان" مشروع رائد يربط المغتربين بالوطن الام

ويمكن إضافة عامل آخر على اسباب تأجيل هذا المخطط السياحي المتكامل وهو سبب ذاتي، أكثر منه موضوعي، كون اللبناني السائح أهم من الاجنبي السائح القادم الى لبنان. وذلك لاختلاف طبيعة سياحه كل منهما. فعلى سبيل المثال السائح الاجنبي يأخذ رحلة تتراوح ما بين 7 او 15 يوماً للإقامة في البلد الناهب اليه ويكون قد خطط مسبقاً لتكلفة الرحلة بشكل متكامل انطلاقاً من سعر التنقل وصولاً الى الإقامة في فندق



تتعدد اسباب الهجرة من الوطن الام الى بلاد الاغتراب. وبيد المقيم في بلاد الاغتراب يحمل حنين العودة الى وطنه الام ويعمل جاهداً على توريث هذا الحنين الى الاجيال القادمة من بعده ولتذكيرهم دائماً انه لا غنى عن الوطن والارض. عرف وطننا الحبيب لبنان بأنه بلد الانسان العامل الطموح والسبيل على العالم والكادح في مجال تامين لقمة عيشه الكريم وذلك منذ زمن طويل وحتى اليوم وبسبب الظروف القاهرة التي مرت على لبنان

اجبر المواطن اللبناني مع عائلته على الهجرة الى بلاد الاغتراب خوفاً من الاوضاع انداك وتحصيلاً لعلم اولاده ونتيجة للهجرة الكثيفة اصبح عدد اللبنانيين المغتربين اكثر من اللبنانيين المقيمين في لبنان الحبيب. ومن هنا نشأت فكرة لشاب لبناني مقرب أيضاً وبإنشاء شركة خطوط جوية تعمل على تسهيل امور المغترب اللبناني بواسطة النقل الجوي من بلاد الاغتراب الى وطنه الحبيب وبعون الله وبمعية الجالية اللبنانية تحقق طموحه واصبح يملك شركة طيران خاصة. فكان لجلة الاعمار والاقتصاد هذا اللقاء معه.

صاحب شركة سفریات لبنان حسام عادل حمود يقول استست الشركة وهي للعلم ليست مكتب سفریات بمعنى انها ليست للعمل بمجال السياحة حيث منذ البداية كانت شركة Charter، اي بمعنى طائرات صغيرة، موقعها الاساسي في مدينة هانوفر في ألمانيا وهي تنقل المسافرين من هانوفر الى بيروت، وكان هذا في عام 2003. وكانت بداية موفقة نتيجة للمصادفة التي استطعن اكتسابها حيث ليس من السهل كسب المصادفة وتحديداً في عالم الطيران حيث يشكل نوعاً من الرهبة لدى الناس، في هذا المجال، ونوعاً من عدم الجراءة على البدء بهكذا عمل. لكن استطعن اثبات العكس. فكانت بداية ناجحة، وللتأكيد فقط نحن منذ البدء وحتى تاريخه نعمل على نقل المسافرين فقط ولا نعمل حالياً على حجز فنادق وما شابه وهذا ما قصده بقول اننا لسنا شركة سياحة، مع العلم انه في عام 2004 كنا نجهز انفسنا للدخول الى هذا المضمار اي بمعنى تأمين رحلة سياحية متكاملة من النقل الى حوزات الفنادق وصولاً الى حد التسوق في عام 2005 لكن الظروف السياسية في حينها اوقفت ما كنا نجهز له وخاصة بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء الشهيد رفيق الحريري رحمه الله وما رافقها من انعكاسات سلبية على لبنان ومن بعدها اردنا استكمال مشاريعنا لكن عام 2006 كان العدوان الإسرائيلي على لبنان وهذا ايضا ما منعنا من اطلاق ما اردنا اطلاقه.

بعد ان اصبح لدينا شركة طيران تم أيضاً تأجيل اطلاق مشروعنا السياحي، بمعنى سفرة سياحية متكاملة من النقل وصولاً الى التسوق، لما يستلزم هكذا مشروع من اعمال إضافية يمكن ان تضاف على البدء بالعمل بشركة طيران خاصة رسمياً.

والمصاريف الأخرى. اما اللبناني المغترب او المقيم في الخارج، فهو يعمل طوال العام ويدخر ما يدخره لكي ينفقه في لبنان ويقيم في لبنان طوال الفترة التي يستطيع فيها ان يقيم، بمعنى مدة اقامته تعتمد على الاجازة الممنوحة له من قبل العمل أو الفترة التي يراها مناسبة ان كان عمله خاصاً، وتكون عملية انفاقه في لبنان أكثر بكثير من السائح الاجنبي. بكلمة اخرى اللبناني المغترب هو السائح والمواطن الاساسي الذي يفيد هذا البلد وهو غالباً ما يتردد الى لبنان أكثر من مرة في العام الواحد حيث لدي بعض المسافرين الذين يأتون الى لبنان 5 او 6 مرات في العام الواحد وهذا ما تعتمد عليه شركتنا، ومن هنا اعتمدت شركة سفریات لبنان على تقديم افضل الخدمات في مجال النقل الجوي املاً منا بان تضاهي الشركات الاجنبية لتمثل لبنان في الخارج بصورة لائقة واجابية أسوة بالشركة الوطنية ومثالنا الاول شركة خطوط الشرق الاوسط اللبنانية كمثل اعلى وكذلك نعمل على نقل المسافرين من هذه البلاد الى مطار بيروت وتقديم افضل الخدمات وبافضل الاسعار ونوفر أيضاً خدمة الشحن وهناك خدمات اجتماعية مجانية على سبيل المثال تبدأ بمساعدة المغترب المصاب بظروف القاهرة وذلك عبر تركية الجمعيات الخيرية اللبنانية حيث نقوم بتقديم تذكرة العودة الى الوطن الحبيب، او نقل جثمان من رحمه الله في بلاد الغربية الى مواء الأخير في وطنه الام ماجورين من الله عز وجل فقط.

صحيح ان الظروف الان في لبنان غير مشجعة على التوسع ولكن لايعني ذلك التوقف عن العمل والطموح الى التوسع خاصة ان الغد سوف تكون ظروفه افضل فتكون في حينها ظروف المنافسة اكبر بكثير مما هي عليه الان. لذلك اردنا اثبات ذاتنا منذ الان تحضيراً للمنافسة خصوصاً بوجود شركات منافسة كبرى تنتشر الى دخول السوق اللبناني عند تحسن الظروف. ونحن الان نعمل على 10 خطوط هي ارمينيا، طهران، مصر الاسكندرية، ارضة (تركيا)، و4 محطات في ألمانيا ومطحات في السويد. كنا نوي إضافة محطة في زوريخ واخرى في بروكسل لكن الظروف الزمني لم يشجعنا فقررنا حالياً البقاء على الخطوط العشر لحين يتلور الصورة، واعتقد انه اذا بقي الوضع على ما هو عليه فإن الاقبال على لبنان سوف يكون جيداً، فما بالك لو كانت الامور افضل!

STRUCTURED PRODUCTS

# We do the math,

Structured Products are synthetic investment instruments created to meet specific needs that cannot be met by standardized financial instruments available in the markets. The flexibility of structured products allows the investor to benefit from attractive risk/return profiles that may not otherwise be achievable.

Since 1999, Fidus, in cooperation with Société Générale (France), has created a number of structured products made available at retail level through the Société Générale de Banque au Liban network.

## you make the profit.

Historically, since 1999, our 100% Capital Protected structured products have achieved an outstanding annual average performance of:

Current products	Issue date	Maturity date	Performance
OPTIMIZE	26-12-02	28-12-07	5.11%
BASKET 24	23-12-03	23-12-08	13.75%
AVENUE	22-07-04	15-07-09	3.78%
ÉMERAUDE	05-01-05	05-01-11	7.17%
MEMENTO 2011	15-07-05	15-07-11	13.22%

# 8.61%

New structured products will be available for subscription starting June 2007. To subscribe to our upcoming structured products or for more information, please contact SOGETEL call center at 03 47 77 77 or Fidus at 01 99 06 00.

www.fidus.com.lb - www.sgb.com.lb



## اهتمام اوروبي واميركي لافت.. ولأول مرة للتملك في لبنان سوق العقارات يتحرك مجددا... اسعار الاراضي ارتفعت 40% والشقق بين 15 و20%

للمارينا في سوليدير مثل بلاتينوم تاور وبيروت تاور. يبقى ان من اهم مؤشرات الفورة العقارية والسياحية التي كان يشهدها لبنان قبيل حرب تموز الاخيرة النمو المفاجئ في عدد رخص البناء الصادرة عن نقابتي المهندسين في كل من بيروت وطرابلس وكذلك النمو الكبير في حجم المساحات التي يتم الترخيص بينها.

وتجدر الإشارة الى ان الاستثمارات المباشرة في بناء الفلل والاراضي السكنية (خارج منطقة سوليدير) كانت تسجل ارتفاعا سنويا وكان من المتوقع بالتالي ان تستمر الصفقات بالتزايد سنويا ما لم تقرر الدولة اللبنانية نفسها ولاغراض الحفاظ على التوازن وضع قيود على تلك المشتريات.

أخيرا هناك الاستثمارات الصغيرة التي يقوم بها الزوار العرب عند شرائهم شقة سكنية أو بيت للعطلة لكن بأحجام صغيرة لا تستوجب النشر في الجريدة الرسمية، وهذه الاستثمارات تظهر في الإحصاءات اللبنانية في بيانات السجل العقاري وهذه المشتريات تتراوح قيمتها في المتوسط بين 150 و200 مليون دولار سنويا.

**اسعار العقارات في العام 2006**  
لقد قفزت اسعار الاراضي المعدة للبيع بمعدلات متفاوتة كما يشير مكارم وذلك حسب المناطق فقد سجلت اعلی الزيادة في اسعار الاراضي مثلا في منطقة الجناح وبئر حسن بينما سجلت زيادات مهمة تراوحت بين 30 و40 في المئة في سعر المتر المبني في معظم مناطق بيروت بين مطلع 2005 وبداية صيف 2006، في الوقت نفسه ارتفعت اسعار الشقق المنتهية في المشاريع العقارية بنسب تتراوح بين 20 و15 في المئة في المناطق المميزة مثل الاثرية ورأس بيروت ومنطقة سوليدير وغيرها.

### ايوب خداج

#### شركة الاراضي والمشاريع العمرانية ش.م.ل دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية

يتشرف مجلس إدارة شركة الاراضي والمشاريع العمرانية ش.م.ل بدعوة حضرات السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية التي ستعقد في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا من يوم الثلاثاء الواقع في 3 تموز 2007 في مركز الشركة الرئيسي الكائن في ميناء الحصن - مبنى النيو ستاركو - الطابق السادس - بيروت، وذلك للبحث والتداول واتخاذ القرارات في جدول الاعمال التالي:

- الاستماع الى تقارير مجلس الادارة ومفوضي المراقبة حول اعمال الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31/12/2006.
- المصادقة على حسابات الشركة العائدة للسنة المالية 2006 والتداول بمسألة إعصاف براءات الذمة المطلوبة عن سنة 2006 المالية.
- ترحيل نتائج الشركة الى السنة المالية التالية.
- إعطاء التراخيص وفقا للمادتين 158 و159 من قانون التجارة اللبناني لسنة 2007 المالية.
- تعيين مفوضي المراقبة لسنة 2007 المالية.
- امور مختلفة.

ويمكن لكل مساهم ان يطلع في مركز الشركة على الميزانية وحساب اليراب والخسائر كما في 31/12/2006، وعلى قائمة الجرد وتقريبي مجلس الادارة ومفوضي المراقبة وعلى قائمة المساهمين وان يأخذ صورا عنها ما عدا جدول الجرد.

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

محمد حسن زيدان

افتراضي وسطي قدره 300 دولار للمتر المربع فإن القيمة الإجمالية للاستثمار العربي في هذا القطاع يمكن تقديرها بنحو 600 مليون دولار وهذه لا تشمل بالطبع الاستثمارات اللاحقة في مرحلة البناء والتجهيز والتأثيث والتي يمكن بسهولة ان توازي او تفوق هذا المبلغ.

- الاستثمارات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية وشركات التطوير المعروفة في المشاريع الكبرى السكنية او السياحية او التجارية، والتي يتركز معظمها في منطقة سوليدير، وهذه الاستثمارات كانت قد شهدت فقرة كبيرة عام 2005 والنصف الاول من عام 2006 وقدرت بأكثر من 1.6 مليار دولار لعامل الارض فقط. وإذا أخذ في الاعتبار إمكان انفاق مبالغ مماثلة على التشييد وربما نصف هذه المبالغ على التجهيز والتأثيث فإن الاستثمارات التي تمت او التزم بها في فترة الـ 18 شهرا المنتهية في حزيران 2006 يمكن تقديرها بنحو 5 مليارات دولار.

ولوظ ان مشتريات المساحات في سوليدير تحولت من الصفقات الصغيرة الى صفقات الجملة الكبيرة. فمن اصل المليون دولار التي تم شراؤها من المستثمرين الخليجيين ذهب نحو 400,000 متر مربع الى مجموعتين فقط واحدة إماراتية والثانية كويتية، بينما توزعت المساحات الباقية (600,000 متر مربع) على نحو 13 مجموعة ومؤسسة استثمارية. وأدى التهاافت على مساحات سوليدير لا محالة الى رفع الاسعار نظراً لمحدودية المخزون فقفز سعر المتر المربع على الواجهة البحرية الى 2500 دولار ثم 3000 دولار من معدلات سابقة لم تتجاوز قبل سنوات الـ 1500 دولار. ويعني هذا التطور ان شركات التطوير عليها ان تباع المتر المربع المبني بما لا يقل عن 7,000 دولار وربما أكثر. وهذه الاسعار بدأت تسجل فعلا في الابنية المواجهة



بنحو 400 الى 420 مليون دولار سنويا، وتجدر الإشارة الى ان هذا التقدير يستند الى حركة التوظيف المحلية في العقارات الفخمة فقط والتي تعتمد بالدرجة الاولى على المشتري المحلي ثم على اللبنانيين العاملين في الخليج والمغتربات الاخرى ثم على المشترين العرب والاجانب وفي تقديرنا ان استثمارات بمبالغ مماثلة تأخذ طريقها الى القطاع السكني في بيروت الكبرى وجبل لبنان.

اما بالنسبة للاستثمار اللبناني في الاستثمارات غير التقليدية، فيقول مكارم:

استثمر اللبنانيون بقوة في القطاع التجاري (قطاع التجزئة ومراكز التسوق) وقطاعات الفنادق والمطاعم والملاهي استعدادا للموسم الذي كان يبدو واعدا. وكل بناية تتشأ تخلق طلبا قويا على قطاعات المومنين والمزودين لصناعة الإنشاءات، ونحن نقدر الاستثمارات السنوية المباشرة في قطاعات العقار غير السكنية ما بين 400 و500 مليون دولار. مما يعني ان الاستثمارات المباشرة من المستثمرين اللبنانيين او المقيمين في لبنان في قطاع الابنية الفخمة والقطاع السياحي تفوق الـ 800-900 مليون دولار في السنة وقد ترتفع الى 1.4 مليار دولار إذا أضيفت الاستثمارات في قطاعات البناء غير الفخم في المناطق الواقعة خارج العاصمة خصوصا في مناطق جبل لبنان.

**ماذا عن الاستثمارات العربية؟!**  
الاستثمار العربي في العقارات اللبنانية على ثلاثة أنواع، بحسب مكارم:

- الاستثمار للسكن المباشر في الفلل وقطع الارض الكبيرة وهذه الاستثمارات التي تتجاوز فيها مساحة الارض الـ 3,000 متر مربع تخضع لموافقة مجلس الوزراء وتصدر بقرارات تنشر في الجريدة الرسمية. وحسب المعلومات المتوافرة لرامكو فإن مشتريات الاراضي الكبيرة من هذه الفئة بلغت في بيروت وجبل لبنان ارقاما قياسية تجاوزت المليون متر مربع عام 2005 بزيادة بلغت 18 في المئة عن مجموع المشتريات المحققة عام 2004. وزادت هذه المشتريات بنسبة 180 في المئة عن تلك المسجلة عام 2003 عندما بلغت نحو 0.8 مليون متر مربع. وعلى اساس سعر

عملية بيع خلال شهر كانون الثاني 2007. 19.399 عملية بيع في شهر شباط من العام نفسه، مسجلة زيادة عن الفترة عينها في العام الماضي.

تجدر الإشارة الى ان الدوائر العقارية اللبنانية حصلت اكثر من 607 مليارات ليرة لبنانية كرسوم على المعاملات العقارية خلال العامين 2005-2006، رغم كل الظروف التي عصفت بالبلاد في تلك الفترة.

**ما هو سر ارتفاع اسعار العقارات في لبنان رغم كل الظروف؟**

مكارم يعتبر ان اسعار العقارات ترتفع في مختلف انحاء العالم العربي، وفي بيروت يسجل اعلی سعر لمتر الارض بـ 7 الاف دولار، بينما في باريس يصل الى 15 الف دولار وفي لندن 60 الف دولار.

والى جانب الارتفاع العالمي والعربي لاسعار العقارات، يشكل موقع لبنان وجغرافيته الطبيعية فضلا عن صغر مساحته وبإلتالي محدودية العقارات فيه عنصراً محفزاً لتصاعد الاسعار.

وعن الاستثمار اللبناني في السوق العقارية التقليدية قال مكارم:

كان هناك نشاط واضح لشركات التطوير اللبنانية العاملة في قطاع الابنية الفخمة والتي يقودها فريق من نحو 15 مطورا رئيسيا ويمكن القول ان هؤلاء المطورين كانوا ناشطين في شراء الاراضي المخصصة للبناء خصوصا في بيروت، ويمكن القول ان الواحد منهم كان ينفذ متروعا واجدا على الاقل او اثنين كل سنتين، علما ان البعض من المطورين ينفذ عدة مشاريع في آن واحد. وفي ضوء المعلومات المتوافرة لدينا فإن قطاع البناء السكني في بيروت وجده يدخل على السوق عرضا من الشقق السكنية يقدر بنحو 300,000 متر مربع مبني جديد كل سنة في بيروت الغربية والاشرفية ومنطقة سوليدير وحدها ومن دون احتساب الضواحي او بقية المناطق اللبنانية وعلى اساس معدل وسطي للاستثمار بالمتر المربع المبني يقدر بنحو 1300-1400 دولار اميركي (يشمل سعر الارض وتكلفة البناء ولا يشمل الربح) فإن الاستثمارات الإجمالية التي تذهب إلى قطاع البناء السكني وحده في مناطق بيروت الرئيسية يمكن تقديرها بصورة محافظة

على الشقق الصغيرة والمتوسطة، اي التي تتراوح مساحتها ما بين 200 - 350م<sup>2</sup> ويتراوح ثمنها ما بين 400-600 الف دولار (بالنسبة الى بيروت). هذا الطلب ناتج عن اقبال اللبنانيين المقيمين في لبنان او الذين يعملون في الخارج لكنهم على تواصل دائم مع اهلهم في لبنان، الامر الذي جعل سوق المعاملات العقارية في لبنان يتحول الى سوق محلية بالدرجة الاولى.

مكارم اشار الى ان سعر المتر مربع المبني في المناطق التي تعتبر درجة اولی. يبلغ 1700 دولارا، ويبلغ ما بين 4000-3000 دولار للمتر المربع المبني في الشقق التي تعتبر Super Delux. اما في المناطق التي تاتي اقل من الدرجة الاولى فيبلغ سعر المتر المربع المبني 1300 دولارا.

مكارم اعتبر ان استمرار الطلب المحلي على الشقق الصغيرة والمتوسطة جعل الاسعار تحافظ على ارتفاعها. لان العرض قليل امام الطلب. وهذا الامر انعكس على العقارات الفخمة التي حافظت بدورها على اسعارها بسبب تراث اصحابها وانتظارهم تحرك السوق مجددا. ايضا لهذا الامر تأثير على اسعار الاراضي التي ارتفعت بنسبة 40% منذ نهاية العام 2006 ولغاية الآن.

**هل الاستثمارات الحاصلة محصورة في الخليجيين؟**

مكارم اشار الى وجود مستثمرين لبنانيين او منفردين او مساهمين مع آخرين عرب، وكشف عن اهتمام اوروبي واميركي يحدث لأول مرة في سوق العقارات، ويجري العمل على عمليات ضخمة لتعود لمستثمرين اجانب. ولفت الى ان الاميركيين يراقبون باستغراب الثقة الاوروبية في الاقبال على الاستثمار في لبنان رغم الظروف السائدة. ويتطلعون (الاميركيون) الى هذه المنافسة الجديدة.

**العقارات تغذي الناتج المحلي**  
اسعار العقارات قبل الحرب الاخيرة ارتفعت ما بين 10-15%، كما يقول المدير العام للشؤون العقارية في وزارة المالية بشارة قرقفي، لكنها عادت فانخفضت في اعقاب الحرب بسبب الجمود وتراجع الطلب عليها.

وتبين احصاءات المديرية العامة للشؤون العقارية انه تم انجاز 15.844

"قيمة الارض موجودة فيها"، مقولة راسخة منذ القديم في الوجدان الشعبي، واخذت هذه الفكرة تترسخ اكثر عقب كل أزمة يمر بها لبنان. فالعقارات في لبنان تشكل مجال جذب للمستثمرين اللبنانيين والعرب، بعد ان ثبت انها الاستثمار شبه الوحيد الذي ترتفع اسممه صعودا كلما تقدمنا في المستقبل، او اقله يحافظ على جموده عند الازمات لينطلق مجدداً بعد انتهائها نحو الارتفاع.

ما هو حال سوق العقارات في لبنان، في ظل الازمة السياسية الراهنة التي تعيشها البلاد منذ حرب تموز ولغاية اليوم، بعد ان شهدت هذه السوق طفرة في اوائل العام 2006؟

تشير مصادر معنية بالقطاع الى ان اسعار العقارات تشهد ارتفاعا ملحوظا هذه الايام بلغت نسبة نحو 15% و20% في بعض المناطق لاسيما في وسط بيروت والاشرفية وبئر حسن.

في تقرير لشركة "رامكو" العقارية ذكر ان الحجم الاجمالي لسوق العقارات تقلص بنسبة تقارب 70% عن المعدلات التي كان عليها قبل حرب تموز 2006. والسبب المباشر والاهم لهذا التقلص هو الانسحاب المؤقت للمستثمرين العرب واللبنانيين من ذوي المداخل المرتفعة والذين يشكلون المصدر الاساسي للطلب على الشقق الضخمة او الكبيرة المرتفعة الثمن.

مدير عام شركة "رامكو" المتخصصة في العقارات، رجا مكارم، قال لـ "الاعمال والاقتصاد"، ان سوق العقارات بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وفي صيف العام 2005 عاد والتقط انفاسه اثر جمود لفترة ثلاثة اشهر. وفي العام 2006 انطلق السوق بزمج كبير وحصلت استثمارات كبيرة مهمة الى ان انت الحرب في تموز من العام نفسه مما فرض جمودا كبيرا استمر الى نهاية العام المنصرم.

عن حجم هذه الاستثمارات يقول مكارم، ان الاحصاءات الوحيدة المتوفرة هي حول ما جرى في منطقة سوليدير. اما باقي المناطق اللبنانية ليس هناك من ارقام محددة، انما حافظت الاستثمارات على وضعها مع وتيرة اعلی مقارنة بالسنوات السابقة.

وبالعودة الى الاستثمارات في سوليدير. فقد تم بيع ما بين 500-600 الف م<sup>2</sup> اي بحود 750 مليون دولار، هذا فيما يتعلق بشراء الاراضي. وانفق 900 مليون دولار لتطوير هذه الاراضي ليجعل المجموع يبلغ مليار و650 مليون دولار. اما القيمة البيعية لهذه العقارات، وهي القيمة التي تتكون بعد اقامة البناء على العقارات ويدخل فيها ربح المستثمر، فتبلغ مليار ونصف المليار دولار اميركي.

والى جانب سوليدير نشط السوق العقاري من خلال مشاريع كبيرة ظهرت في الاثرية وغرب بيروت. اما المناطق الاخرى فقد حافظت على وتيرتها، وبالتالي كانت لمصلحة بيروت.

بعد الحرب الاخيرة حدث جمود في العمليات العقارية، كما يقول مكارم، ناتج عن إجماع المستثمرين الخليجيين واللبنانيين المغتربين، والذين يشكلون النسبة الاكبر من المستثمرين فيما ينتج عن الحركة العمرانية. وقد انصرت، اثناء الحرب وبعدها، عمليات شراء الشقق الفخمة التي تزيد مساحتها عن 400 م<sup>2</sup> ويزيد ثمنها عن مليون دولار.

لكنه في المقابل نشط الطلب المحلي

**LIBANON REISEN** سفريات لبنان  
www.libanon-reisen.net

رحلات مباشرة من بيروت وبدون توقف الى ...  
ارمينيا - يريفان / تركيا - أضنا / مصر - اسكندرية  
السويد - غوتنبغ - مالو / ألمانيا - برلين - هينوفر - ميونخ - كولن

Beirut - Tayoune area - Celine centre - 3rd floor  
T: 01 . 396777 - 01 . 399184 - Telefax: 01 . 399695



## البنك الدولي يقيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية: من النهوض الى النمو المستدام

## فكرة



لنفترض أن سعر السيارات في لبنان المثيرة منها وغير المثيرة هو مليار دولار أميركي تقريبا. والمعروف أن الدين العام المقدر على لبنان هو ما يقارب الـ 45 مليار دولار. والفكرة الجهنمية تقضي بتبرع أصحاب السيارات المثيرة وغير المثيرة بثمن سياراتهم الى الدولة اللبنانية كمساهمة منهم في التقليل من حجم الدين العام، والفكرة ليست ضربا من الخيال أو أنها سابقة تاريخية، ففساء الجزائر، على سبيل المثال لا الحصر، تبرع بدمجهم للجزائريين لتفويضهم عن الإستعمار الفرنسي وتحررت منه. وبالتالي يمكننا القيام بالعملية الحسابية البديهة التالية:

فما هو يا ترى ناتج عملية طرح 45 مليار ناقص مليار يساوي 46 مليار !!

رجاء لا خطأ على الإطلاق في العملية الحسابية سالفة الذكر ولا يوجد أي خلل تقني في آلات الحاسب المستخدمة، لانا منذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان وحتى تاريخه لا نسمع سوى بمساعدات مالية تقدم الى لبنان للتخفيف من حجم دينه العام والنتيجة واحدة إزدياد ونمو حجم الدين العام بشكل مضطرب وذلك لإستمرار نهج السياسة المالية-الاقتصادية المتبعة في لبنان القائمة، من جملة ما هي قائمة عليه، على مبدأ الإستدانة لسد فائده الدين العام المتراكم مما سوف يوصلنا الى تراكم ليس الدين العام وحسب بل أيضا تراكم فائده.

وعليه لا تخافوا يا أصحاب السيارات في لبنان، المثيرة منها وغير المثيرة، على سياراتكم من الفكرة الجهنمية، فالفكرة الجهنمية تدعوكم الى عدم مجرد التفكير في الإقدام على تطبيقها والتبرع بثمن سياراتكم لصالح الدولة اللبنانية المسيطر عليها "طبقة سياسية" إن تصاحب أطرافها فإنما يتصلحون على حساب الشعب المسكين وإن إختلفوا يدفع الشعب المسكين، أيضا، ثمن إختلافهم.

ربيع أنور

في ليلة أحد صادف أنها كانت من ضمن العشر الأوائل من الشهر، وما أدراك ما العشر الأوائل من أي شهر بالنسبة لصاحب الحد الأدنى للأجور، إنها إمكان أن يشرب "المعتر" المحدد أجره الشهري كاس جعة في الحانة لمرّة واحدة فقط لا غير. وترجمة جعة في اللغة العربية المعصورة من شدة معاصرته هي بيرة قياسية على: Hi كيفك Ca Va؟ أو Fine. وهكذا انتقلت الـ رينو 11، والرينو 11 هي جواب من لا يملك سيارة عند سؤاله عن نوع سيارته فيجيب رينو 11 أي الحذاء، ويبدو أن شركة رينو أحست بمشكلة من لا يملكون سيارة وكبادرة تقدير منها للدعاية المجانية التي يقدمها لها من لا يملك سيارة قررت إنتاج سيارة رينو 11 لتمكين الجميع من امتلاك سيارة، ولكن لم يتمكن الجميع من امتلاك سيارة رينو 11 وظل الحذاء هو القاسم المشترك بين من لا يملكون سيارة نظراً لتعدد أجورهم وبين من يملكون سيارات وسيارات، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين حذاء وحذاء من حيث النوعية والجودة وما يترتب على ذلك من فارق في السعر.

وبلا طول سيرة، إنتقلت الرينو 11 وخرجت من البيت لشرب بعض الجعة في أي حانة، وبذو وسط شارع شديد الإستقامة كثير الزواريب يتميز بأنه بين الحانة والحانة توجد فيه حانة ونصف الحانة وإمام كل واحدة منها سيارات وسيارات تصعب للوهلة الأولى أنك في مرض دولي للسيارات، سيارات أكثر إثارة من أي امرأة ناهدة الصدر ضامرة الخصر قمحية اللون نجلاء العينين رومية الأنف كرزبة الشفتين، عذرا من المرأة لإختصارها في كل ما هو مثير ولكنها يا امرأة سمة عصر الاعلانات والقنوات التلفزيونية حصر المرأة بكل ما هو مثير وما يعنيه ذلك أيضاً من دلع وغنج وبوس الواو وفتح عينك وأنا فلانة... الخ.

فخصم هول ما شاهدته من سيارات مثيرة في الشارع المشهور بحاناته وسيارات رواده، أدركت بلمح البصر أن "الهرمية" ليست "تلتين المراحل" بل هي "كل المراحل"، اناك انطلقت بحذاءي الرينو 11 الى البيت بسرعة الضوء.

عدت الى حيث يجب أن أكون الى البيت فخطرت لي فكرة جهنمية هي:



والسيرة في دروب النمو المرتفع والمستدام، تعيقها بيئة الأعمال التجارية التي تحتاج الى تحديث فوري. ان كلفة مزاولة الاعمال التجارية محليا تتحكم بها اسواق العمل المنتشدة وغياب الادوات المخففة للمخاطر واسواق الاسهم ومستندات الدين المتفاعلة، والقصور المستوطن في النظام الضريبي وعدم وجود اطار قانوني وتنظيمي مناسب ضمن اقتصاد حديث قائم على الخدمات. هذه الاجواء تجعل من الاصعب على القطاع الخاص في لبنان ان يتكيف مع الصدمات وان ينافس في الاقتصاد العالمي.

ان البرنامج الحكومي للاصلاح يضم عددا من المقترحات لتوسيع نطاق الجهود الاصلاحية، اضافة الى سياسات فعالة وبرامج للانفاق خاصة بهذا القطاع او ذاك. كذلك، تتضمن مسودة البرنامج مقترحات رئيسية لتحسين بيئة الاعمال في لبنان. وهذا البرنامج بحاجة الى توافق ووضوح ودعم من خلال توفير الموارد المناسبة. ان السرعة والوقرة في انجاز هذه العملية لها اهمية حاسمة في منع حدوث تدهور حاد في المالية العامة وفي اعادة الاقتصاد اللبناني الى طريق النمو.

وضعت الحكومة امام معضلة صعبة بسبب الظروف الراهنة. فالحاجة الى اعادة الاعمار تمثل تحديات جديدة وتثير مشاكل مالية وقطاعية، اضافة الى مشاكل في الاقتصاد الكلي. وهذه كانت موجودة حتى قبل نشوب النزاعات. ورغم ان البرنامج الاصلاح الذي طرح في القطاع عام 2006 مازال في معظمه سليماً، فان النزاعات قد قوضت اسس ترسيخ الثقة والمصداقية التي على اساسها قام البرنامج الحكومي. زد على ذلك، ان اثر العداوات قد زاد من الطلب على الخدمات الحكومية الاساسية، وفي الوقت نفسه قد حد من الإيرادات المتوفرة لدعم الانفاق العام. والمطلوب الان توفير مستويات عالية من النمو الجديد والجهود المالي لمجرد اعادة الاقتصاد الكلي الى المستويات السابقة التي كانت سائدة قبل شهر حزيران 2006.

يستحسن وضع استراتيجية ثلاثية المحاور لتمكين لبنان من تخطي مرحلة اعادة الاعمار والانتقال الى مرحلة النهوض الاقتصادي والنمو المستدام. وهذه الاستراتيجية يجب ان تقوم على اساس برنامج الاصلاح الحكومي ودعم الجهات المنتجة وبناء ثقة الناس بها. اما المحاور فهي: اولاً، وجود برنامج اصلاحى متماسك يضم العناصر التالية: (أ) تدابير بنوية تهدف الى تحسين ظروف الاعمال التجارية لدى القطاع الخاص؛ (ب) احدثات تعديلات مالية تؤدي الى توفير موارد عامة اضافية، مع توزيع الاعباء بشكل متساو على المجتمع، (هذا قد يشمل تحسين جباية رسوم الكهرباء،

بناء على طلب الحكومة، اعد البنك الدولي تقييماً للاثر الاقتصادي والاجتماعي للاعتداءات الاخيرة على لبنان. قام فريق مؤلف من اخصائيين وخبراء في عدة قطاعات بتقييم اثر العدوان وتطليل وضع الاقتصاد الكلي والوضع البنوي من اجل توفير قاعدة تحليلية تدعم برنامج الاصلاح على المدى المتوسط. ويشتمل التقييم على اطار اجمالي يتضمن: (1) تقييم تحديات الاقتصاد الكلي الحالية وما يضاف اليها من تعقيدات بسبب التأثير الاقتصادي والاجتماعي للعدوان؛ و(2) عناصر وجود برنامج اصلاحى متماسك؛ و(3) دور الجهات المانحة؛ و(4) اهمية التفاهم في دعم عملية الاصلاح. وقد انطوى هذا العمل على مشاورات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والقطاع الخاص وغيرهما من المعنيين بالشأن اللبناني. كما اعتمد على التعاون الوثيق مع عدة جهات مانحة وخاصة مع فريق الاتحاد الاوروبي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من هيئات الامم المتحدة.

ان تحليل الاثر الاقتصادي والاجتماعي للاعتداءات يوفر نقطة انطلاق لقيام مشاورات بين الحكومة والمعنيين حول وضع وتبني خطة شاملة للنهوض الاقتصادي واستراتيجية ماثوقة للنمو المستدام في المجالين المتوسط والبعيد. وهذا يستدعي، من وجهة نظر اقتصادية واسعة النطاق اجراء مبادلات كبيرة بين اهداف ثمينة، كما يستدعي وضع اطار منظم للتقييم في المدى المتوسط تفادياً لتردي الوضع المالي وتقويض النمو والانفاق الاجتماعي. ان المعضلة التي واجهت الحكومة عن طريق هذه المجموعة من الظروف مفضلة عسيرة، ففي حين ان الاصلاحات التي تطرق لها لتقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي للعدوان توفر توجيهات حول التركيز الاولويات، فان من واجبات الحكومة، بل من مسؤولياتها، وضع استراتيجية متماسكة وفعالة يمكن ان تحظى بدعم الجهات المانحة، ويغطي التقييم 16 قطاعاً في ثلاثة مجالات واسعة هي (أ) البنية التحتية (النقل، الكهرباء، امدادات المياه والصرف الصحي) والاسكان والبنى التحتية البلدية والبيئية؛ (ب) المجال الاقتصادي (الاقتصاد الكلي/ المالي، العمل المصرفي، تطوير القطاع الخاص، تسهيل العمل التجاري، الزراعة والرعي)؛ و(ج) المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة، مبادرات القطاع، شبكات الامان الاجتماعي، اسواق العمل)، اضافة الى عدة امور هامة (تنسيق المساعدات وادارة الائتمانات). وفي ما يلي ملخص تنفيذي للجزء التحليلي من التقرير:

ادت الاعتداءات الاخيرة التي شهدتها لبنان في صيف العام 2006 الى خسائر بشرية ومادية فادحة ألحقت ضرراً متوسط وطويل الامد بالاقتصاد اللبناني. وعلاوة على المأساة الانسانية التي تمثلت بالقتلى والجرحى، فان حوالي 1 مليون شخص تقريبا (ربع سكان لبنان) قد توجروا عند اشتداد الاعتداءات، ان حياة العائلات التي عاشت في 107 الف وحدة سكنية وحولها، اصحابها الخراب والدمار، قد تأثرت الى حد بعيد. وفي القطاعات الرئيسية التي قام البنك الدولي بدراستها، تقدر الخسائر الناتجة من العدوان بحوالي 2.4 مليار دولار اميركي. اما الخسائر المباشرة فنتراوح قيمته ما بين 700 - 800 مليون دولار اميركي.

لقد وجهت المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية والمالية ضربة موجعة لفرص النهوض الاقتصادي في لبنان على الامد الطويل، اما الخسائر التي لحقت بالاقتصاد ككل فتقدر بحدود 2.3 مليار دولار اميركي في العام 2006 وحده. ان النمو الذي كان

## السنيرة: دفعنا مستحقات 1064 شقة في الضاحية من أصل 25000

تم الكشف عليها: 10149 وحدة سكنية وذلك من أصل 25.000 وحدة سكنية تعرضت للأضرار، عدد الوحدات التي أقرت قيمة مساعداتها حتى تاريخه: 6924 وحدة سكنية شملت 84 مبنى مهدوما فيها 1972 وحدة سكنية بالإضافة إلى ترميم 4952 وحدة سكنية بكلفة إجمالية للتعوويض تبلغ 162 مليار ليرة لبنانية، قيمة المبالغ المدفوعة حتى تاريخ الجمعة 4/5/2007: 272.153 مليار ليرة لبنانية، وبلغ عدد المستفيدين: 1064 مستفيداً.

ج. الترميم الإنشائي للمباني في الضاحية الجنوبية: هناك نحو 74 مبنى قد تعرضت للأضرار جراء الغارات الإسرائيلية وقد تم تنفيذ هدم نحو 64 مبنى. كما تبين بعد الكشوفات اللازمة أن الأبنية التي أصيبت بأضرار إنشائية وهي بحاجة لأعمال تدعيم بلغت 171 مبنى وقد تقرر هدم أجزاء من 65 مبنى من هذه الأبنية وقد تم انجاز هدم الأقسام المتضررة من 41 مبنى حتى الآن بعد أن تم تزييم ما تبقى من الأبنية.

11. المساعدات في قرى الجنوب وبقية المناطق: لقد بلغ مجموع القرى المتبناة من حيث المبدأ من قبل الدول العربية 337 بلدة وقرية.

12. تفاصيل المساعدات التي دفعت للقرى والبلدات المتضررة:

أ. في الجنوب والبقاع الغربي: بلغ عدد القرى والبلدات التي استفاد أصحاب الوحدات السكنية فيها من المساعدات: 272 بلدة وقرية، عدد الوحدات التي تم الكشف عليها: 69745 وحدة سكنية، كامل المبلغ المتوجب لهذه القرى والبلدات بلغ: 390 مليار ليرة، المبالغ الإجمالية لقيمة الدفعة الأولى: 288 مليار ليرة، دفع منها 258 مليار ليرة، عدد المواطنين من أصحاب الوحدات المتضررة الذين قبضوا مساعداتهم بلغ: 63751.

ب. في مناطق الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت: شمل نطاق هذه العملية البلديات الأربع الأساسية: الشياح، حارة حريك، الغبيري وبرج البراجنة، عدد الوحدات التي

مراكز هاتم للعموم ولحينه فقد تم انجاز ما نسبته 61% من الأعمال، أما بالنسبة للشبكات الرئيسية فقد أنجز إصلاح 99%.

10. التعويضات لذوي الشهداء والجرحى:

أ. الشهداء: عدد الشهداء المقدر: 1200 شهيد، عدد الملفات المنجزة: 1116 شهيداً، قيمة التعويضات المقررة: 21.5 مليار ليرة، عدد الذين تسلموا تعويضات لتاريخه: 963 عائلة من عائلات الشهداء، قيمة التعويض المدفوع لتاريخه: 13.9 مليار ليرة.

ب. الجرحى: عدد الجرحى المقدر: 4400 جريح، عدد الملفات المنجزة: 2634 ملفاً، قيمة التعويضات الإجمالية: 14.5 مليار ليرة، عدد الذين تسلموا تعويضات من الجرحى: 2535 جريحاً، قيمة التعويضات المدفوعة للجرحى: 13.9 مليار ليرة.

ج. التعويضات للصيادين: تلقى الجميع المساعدات المقررة والبالغة 4.5 مليارات ليرة.

67% من الأعمال.

8. الطاقة: أما في قطاع الكهرباء فقد أنجزت كافة أعمال التوصيلات على صعيد محطات التحويل وشبكة التوتر المتوسط، وحوالي 88% من أضرار شبكة التوتر المنخفض، بكلفة إجمالية بلغت 23 مليون دولار. أما في مديرية الإنتاج في الكهرباء، فقد أنجزت بعض التوصيلات الأولية والتي بلغت قيمتها حوالي 1.9 مليون دولار أميركي. ولا يزال القطاع بحاجة إلى أعمال إعادة تأهيل تقدر قيمتها بنحو 45 مليون دولار، انجز ما نسبته مئة في المئة من إصلاح خطوط النقل و85% من خطوط التوزيع، أما في قطاع المياه انجز ما نسبته 82%. وقد تضررت بئران ارتوازياتان وتم إصلاحهما وقد تضررت نحو 1514 نقطة في خطوط الجر، وتم انجاز إصلاحها جميعها أي ما نسبته 100% من الأعمال على هذا المستوى.

9. الاتصالات: تم انجاز إصلاح كل السنترات المدمرة أي ما نسبته 100% أما



النظ المتضررة جراء العدوان نحو 15000 طن وكمية الفيول أويل المستخرجة 1.026 متراً مكعباً حتى شهر شباط الماضي.

5. تطهير الجنوب من القنابل العنقودية والالغام: تم تنظيف نحو 14 مليون متر مربع حتى الآن أي ما نسبته 40% من الاعمال. 6. الجسور والطرق: تم انجاز ما نسبته 48% من الأعمال وما تبقى هو قيد الانجاز. 7. المطارات: تم حتى الآن انجاز ما نسبته

عرض الرئيس فؤاد السنيرة الانجازات التي تمت على صعيد مراحل اعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي الأخير، وأشار الى ان مجموع المبالغ التي تسلمتها الهيئة العليا للاغاثة من المانحين بلغت 707 ملايين دولار، وان مجموع ما انفقته الهيئة لتاريخه بلغ 320 مليون دولار.

وعدد السنيرة الانجازات التي تم تحقيقها في هذا الاطار، وهي كالآتي:

1. رفع الانقاض: انجز ما نسبته 93% من عملية رفع الانقاض.
2. المدارس: تم انجاز 92% من الأعمال في المدارس.
3. المستشفيات: أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك هيئة الإغاثة في إعادة ترميم وتجهيز جميع المستشفيات المتضررة بينما تقوم دولة قطر في ترميم وإعادة بناء المستشفيات في القرى التي تتولى إعادة إعمارها.
4. البيئة: تنظيف الشواطئ اللبنانية الملوثة جراء تسرب النفط، وبلغت كميات



## أخبار مصرفية ومالية



## موجودات المصارف 75.7 مليار دولار حتى شباط

في نهاية شباط 2007، بلغت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ما يعادل 114110 ملياراً ليرة (أي ما يوازي 75.7 مليار دولار) مقابل 113543 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (114840 مليار ليرة في نهاية العام 2006 (107160 مليار ليرة في نهاية شباط 2006)). وبذلك، يكون إجمالي الموجودات/المطلوبات قد تراجع بنسبة 0.6% في الشهرين الأولين من العام 2007 مقابل زيادة بنسبة 1.1% في الفترة ذاتها من العام 2006.

### المطلوبات

#### الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية شباط 2007، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية التي تضم ودايع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، ما يعادل 92654 مليار ليرة مقابل 92085 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 93073 ملياراً في نهاية العام 2006 (88453 مليار ليرة في نهاية شباط 2006)، وشكلت 81.2% من إجمالي المطلوبات. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 0.5% في الشهرين الأولين من العام 2007 مقابل ارتفاعها بنسبة 1% في الفترة ذاتها من العام 2006.

على صعيد معدل دورة ودايع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، فقد تراجع قليلاً إلى 76.02% في نهاية شباط 2007 مقابل 76.06% في نهاية الشهر الذي سبق و 76.21% في نهاية العام 2006 (72.31% في نهاية شباط 2006). في نهاية شباط 2007، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 78362 مليار ليرة وشكلت 68.7% من إجمالي المطلوبات، مقابل 77529 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 77366 مليار ليرة في نهاية العام 2006 (72300 مليار ليرة في نهاية شباط 2006). وازدادت هذه الودائع بنسبة 1.3% في الشهرين الأولين من العام 2007 مقابل ارتفاعها بنسبة 0.9% في الفترة ذاتها من العام 2006.

وفي التفصيل، ازدادت الودائع بالليرة بنسبة 0.8% وذلك في الشهرين الأولين من العام 2007، في حين ازدادت الودائع بالعملة الأجنبية بنسبة 1.5%. فارتفع معدل دورة ودايع القطاع الخاص المقيم قليلاً إلى 72.89% في نهاية كل من كانون الثاني وشباط 2007، مقابل 72.75% في نهاية العام 2006 (68.30% في نهاية شباط 2006).

في نهاية شباط 2007، بلغت ودايع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 8628 مليون دولار مقابل 8690 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 9372 مليون دولار في نهاية العام 2006 (9516 مليوناً في نهاية شباط 2006). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 7.9% في الشهرين الأولين من العام 2007 مقابل ارتفاعها بنسبة 0.5% في الفترة ذاتها من العام 2006.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية شباط 2007، بلغت ودايع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 2419 مليون دولار مقابل 2344 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 2810 ملايين دولار في نهاية العام 2006 (1808 ملايين دولار في نهاية شباط 2006). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 13.9% في الشهرين الأولين من العام 2007.

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية شباط 2007، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 7851 مليار ليرة مقابل 8721 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 8718 ملياراً في نهاية العام 2006 (6849 ملياراً في نهاية شباط 2006)، وشكلت 7.7% من إجمالي الميزانية المجمعة و 30.3% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص.

### الموجودات

#### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية شباط 2007، ارتفعت ودايع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة وبالعملات الأجنبية إلى ما يوازي 30173 مليار ليرة، مقابل 29973 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 29137 ملياراً في نهاية العام 2006 (30472 ملياراً في نهاية شباط 2006). وازدادت هذه الودائع بنسبة 3.6% في الشهرين الأولين من العام 2007.

#### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية شباط 2007، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 26228 مليار ليرة أو ما يعادل 17398 مليون دولار مقابل 17281 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و 17200 مليون دولار في نهاية العام 2006 (16346 مليوناً في نهاية شباط 2006). وارتفعت هذه التسليفات بنسبة 1.2% في الشهرين الأولين من العام 2007 مقابل ارتفاعها بنسبة 0.7% في الفترة ذاتها من العام 2006.

#### التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية شباط 2007، بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل 30613 مليار ليرة مقابل 31534 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و 31193 مليار ليرة في نهاية العام 2006 (27808 ملياراً في نهاية شباط 2006). وفي الشهرين الأولين من العام 2007، تراجعت هذه التسليفات بما مقداره 580 مليار ليرة وما نسبته 1.9% مقابل ارتفاعها بنسبة 4.2% في الفترة ذاتها من العام 2006.

## الزراعة في لبنان أمام استحقاق "التجارة العالمية"

# حويك: الدعم الحالي اجتماعي - سياسي وليس دعماً زراعياً درويش: الكثير من القوانين الدولية تدعم احتكار الأقوى

للمصدرين التجاري عبر برنامج "أكسبورت بلس" أو دعم اجتماعي عبر دعم زراعة التبغ في الجنوب أوتامين للامن الغذائي عبر حده الأدنى في دعم القمح الذي لولاه لوجد لبنان نفسه أمام مشكلة غذائية خطيرة خلال الحرب الأخيرة على لبنان. ولكن الدعم الزراعي الحقيقي هو الدعم الذي يعمل على تأمين البنى التحتية المطلوبة ودعم الزراعات الناشئة في مرحلتها الأولى بحيث تستطيع تلك الزراعات المنافسة والبقاء بعد إزالة الدعم عنها أمام سلع زراعية أجنبية تتمتع في بلد المنشأ بكافة العناصر التي تسمح لها بالمنافسة... نعرض اليوم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي كما يراها المعتبرين بها على ان نعرض في العدد المقبل المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في استحقاق هذا الانضمام..

### حسن مرّوه

وإشارات الى ان الدعم المطلوب ازالته هو الدعم المباشر الذي تقدمه الدول لتطوير زراعاتها اما تأمين كافة العناصر الأخرى للدعم التي تخصص بها الدول المتقدمة فهي مسموحة وإن حدثت تلك الدول من التفرقات الجمركية الا انها استعاضت عنها بالقيود النوعية التي لها الحق في وضعها وبالشكل الذي يناسبها.

الوزير حداد يقول ان الزراعة التي تفضل في صراع البقاء يجب تركها لتواجه مصيرها لكن الوزير فاته ان الولايات المتحدة ترمي حبوب القمح في البحر لدعم زراعتها، أوروبا اليوم لا تسمح بالمساح في الدعم الذي تقدمه لزيت الزيتون والشمندر السكري هذا عدا الحديث عن دعم الحليب. في كل بلدان العالم القطاع الزراعي لا يحقق الربحية المطلوبة. اما الحديث عن المنافسة فهو غير واقعي فكيف يمكن للقطاع الزراعي اللبناني ان ينافس القطاع الزراعي الإسرائيلي الذي يتمتع بمناخ مماثل لذلك الموجود في لبنان مع جميع عوامل الأفضلية التي يحظى بها من بنى تحتية وبشرية وتسهيلات تامينية وما ينطبق على اسرائيل ينطبق على الكثير من الدول الأخرى المجاورة حيث تتوافر لديها الكثير من العناصر التي تسمح في مضاربة السلع اللبنانية.

لهذا كله على الحكومات ان تنظر الى القطاع الزراعي كملف اجتماعي لا تجاري لانه باعتقاد الرؤية التجارية فاننا نحكم على القطاع بالاعدام حتى لو بعد عشر سنوات ذلك ان البنى التحتية اللبنانية لا تملك القدرات التنافسية المطلوبة فصغر هذا الموضوع من الزاوية الرقمية مما جعل السائل بأكمله كتلة واحدة من العمران، ثم ناتي اليوم وفي غياب مشاريع حقيقية ونعمل على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مما يطرع عدة تساؤلات، خاصة وان الكثير من قوانين منظمة التجارة العالمية تقف الى جانب احتكار البلدان المتقدمة لكثير من عناصر القوة فهي بعد ان راكمت في الفترات السابقة من اسس متقدمة سمحت لها بإنشاء قطاع زراعي تنافسي قادر على مزاحمة السلع الزراعية المستوردة من البلدان الأخرى حيث سعت تلك الدول الى الدعوة لفتح الاسواق في المجالات التي تناسبها وأقفلها في المجالات الأخرى كما عمدت الى سن قوانين لا تصب في صالحها فعمل فقط بل أيضاً في صالح شركاتها فعمل سبيل المثال سنت قوانين تمنع زراعة البذور التي تكون أخضعتها لتعديل على جيناتها الوراثية لغرض الانتاج الزراعي رغم بيعها لها بهدف الاستهلاك وهذا تحت عنوان حماية الملكية الفكرية. لكن السخرية ان تقوم شركة في المكسيك بتسجيل منتج زراعي بري كملكية فكرية لها دون ان تطور شيء في تركيبته الوراثية ويصبح حكرها لها وايضا اذا قامت شركة وسجلت احد العناصر المستخرجة من احد السلع الزراعية كبراعة اخترع لها فهي تمنع الآخرين من الاستفادة من نفس المنتج الطبيعي حتى لو لم تضيف اليه اي عنصر اضافي... اما الحديث عن ازالة الدعم الزراعي فهذا مقصود به الدعم الذي تقدمه الحكومات النامية وليس حكومات الدول المتقدمة ان في الدول المتقدمة تصنيفات حول الدعم المراد تخفيضه

التشوهات في مجال تجارة المنتجات الزراعية. لأنه في ظل عدم إجراء هذه الإصلاحات في البلدان المتقدمة، فإن زيادة الإنتاجية الزراعية سوف تؤدي بدلاً من ذلك إلى الإفراط في الإنتاج وانخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية، وهو ما يقوض الجهود التنافسية للبلدان الفقيرة ويطيح بقدرتها على التوسع في الصادرات وزيادة دخل المجتمعات الريفية". المعنيين في القطاع الزراعي اللبناني (غير الرسميين) لديهم وجهة نظر لاصلاح القطاع الزراعي اللبناني قد تختلف عن وصفة البنك الدولي وقوانين منظمة التجارة العالمية بالنسبة اليهم اليوم القطاع الزراعي احد اركان الامن الغذائي والاجتماعي ولا يمكن مقارنته من زاوية الازياج بمفهوما المادي التي يحققها بل بمفهوم الازياج البيئية والاجتماعية ومن هنا نجد حتى الان ان ما يسمى بدعم زراعي هو في حقيقته دعم سواء

يقول البنك الدولي "يحق إصلاح التجارة في مجال الزراعة أكبر مكاسب الرفاهية لأن قطاع الزراعة يعد أكثر تشوهاً من أي قطاع آخر، حيث ان حوالي 70 في المئة من الفقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية. وبالتالي تعتبر إزالة الحواجز التجارية المائلة أمام الزراعة أمراً بالغ الأهمية لتخفيض أعداد الفقراء. ويبلغ دعم المنتجين الزراعيين في البلدان المتقدمة في الوقت الحاضر) شاملاً إعانات الدعم المشوهة للتجارة والحواجز المائلة أمام الوصول إلى الأسواق (قرابة 280 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى المعونات العالمية في عام 2005. وتقوم البلدان النامية بتنفيذ استثمارات لزيادة إنتاجيتها الزراعية، ولكن هذه المكاسب لن تترجم بالكامل إلى أليات لتخفيض أعداد الفقراء ما لم تضطلع البلدان الصناعية وبعض البلدان المتوسطة الدخل بتقليل

### انطون الحويك

كيف تنظر الى استحقاق انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية آخر السنة؟ لا يمكن الوقوف امام التوجه العالمي لدخول منظمة التجارة العالمية انما نحن مع ان نكون على قدر من الجوزية للدول في هذا الاستحقاق ويجب النظر اليه من زاوية الربح والخسارة لكن المسؤولين في لبنان يرفضون اتباع هذا المعيار ويكتفون بإطلاق شعارات للاستهلاك فقط.

لكن ان تفتح المنظمة اسواقاً جديدة امام السلع الزراعية؟ هذا الامر غير صحيح على ارض الواقع والدليل على ذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تمت ازالة الرسوم الجمركية عن الانتاج اللبناني لكن لبنان لم يستفد من هذا الامر ولم ترتفع حجم صادراتنا وذلك بسبب غياب رؤية متكاملة للتعاوي مع القطاع الزراعي. فإذا كنا عاجزين عن استغلال السوق الاقرب بنا وهو السوق الأوروبي فكيف يمكن ان نستفيد من السوق الصيني او السوق الاميركي.

لكن هنالك 120 مليون دولار تصرف للدعم الزراعي في لبنان فما هو المطلوب من الدولة أكثر من ذلك؟

جيد، فلننظر ملياً الى هذا الدعم، الدعم الاول هو لزراعة التبغ، وهو في حقيقته دعم اجتماعي سياسي يطال مجموعة من المواطنين لا يمكن ان يندرجوا في مجموعات اقتصادية إذ تفتقر تلك المناطق الى صناعة أو زراعة خصبة اولى اراض مربية وتلوجد فيها سياحة. وهذا لا يعتبر دعماً زراعياً لانه في غياب هذه التقديرات الحديث عن دعمه يجب ايضا الاخذ بعين الاعتبار ان القمح هو اساس الامن الغذائي واكثر دليل على ذلك هو ما حصل في الحرب الأخيرة إذ لولا وجود القمح اللبناني لما توافر الخبز طيلة 33 يوماً من الحصار، كما ان زراعة القمح تمنع تصحر الارض، بالإضافة للدعم الاجتماعي الذي تؤمنه هذه السلعة في المناطق. هذا كله لا يكفي للخزينة أكثر من 10 مليون دولار في السنة.

ماذا عن برنامج دعم الصادرات؟ هذا البرنامج لا يزال مستمراً وفق الصيغة التي أقرها على الرغم من كل المراجعات التي حولنا القيام بها من أجل تفعيل عمله بعد التجربة ووضوح الثغرات ويبدو ان الهدف من وراء هذا البرنامج القول ان الدولة حاولت دعم القطاع الزراعي لكن هذا القطاع لم يستفد منه ويجب الغاؤه، ان الغاية من أي دعم هو جعل أي سلعة قادرة على النمو بمفردها، لكن ما قام به هذا البرنامج هو تأجيل المشكلة الى وقت آخر في الوقت الذي كان يمكن لنفس الدعم القيام بخطوات مهمة على صعيد تطوير الصادرات بشكل حقيقي. مثل محاولة تطوير زراعة التفاح والعنب وادخال اصناف جديدة على السوق سواء المحلية او للتصدير، ان ذلك هنالك بعض القرارات والتشريعات يمكن ان تساهم في تنمية القطاع لكن "تعاون" التجار مع المسؤولين يقول دون اتخاذها! عندما تتخذ الدولة قرارها الاستراتيجي بانها تريد زراعة في لبنان عندئذ يمكن لكثير من القرارات الادارية البسيطة ان تعزز هذا القطاع.



السلع الزراعية تتمتع بوضع خاص في المنظمة فضلاً عن وجود فترة سماح ما رايبك؟

المشكلة الحقيقية في لبنان ان الوقت ليس له قيمة ومثال على ذلك هو تطبيق اتفاقية التيسير العربية فانه على الرغم من فترة السماح التي اعطيت لنا منذ العام 1998 حتى العام 2005 فان لبنان لم يستفد منها طيلة هذه الفترة من أجل تعزيز قدراته التنافسية. وسوف يمر الوقت دون ان نعزز القطاع ونقف امام الاستحقاق دون أي سلاح بايدينا.

انا وضعتنا للقطاع الزراعي جنباً الى ان يكون المستهلك هو المستفيد من هذا الانضمام كما يقول الوزير حداد؟ هذا الامر غير صحيح، والدليل الحسي على ذلك ان المزارع خلال حرب تموز لم يستطع زرع ارضه وراينا بعد ذلك اسعار السلع الزراعية مرتفعة لماذا لم يخفف الاستيراد اسعار السلع... في الواقع مع الحقيقة عكس ذلك فعلى الصعيد الداخلي هنالك اكثر من 500 تاجر جملة في لبنان في الوقت الذي يحتكر فيه 5 و 6 اشخاص الاستيراد من الخارج.

في مفاوضات الانضمام يمكن للبنان ان يضع بعض الشروط لحماية نفسه ووضعه الاجتماعي والاقتصادي كونه من الدول النامية، هل تقدمتم بورقة بهذا المعنى؟ لا. فنحن مستعدون من الجانب الموكل اليها ذلك، والمسؤولون غير مهتمين بمناقشة اي افكار ان هنالك توجه مرسوم مسبقاً بغض النظر عن كل ما يقال او سيقال وليس لدينا أمل بتغيير النهج القائم لذلك نحن نعول على الرأي العام، مع الاشارة الى وجود الكثير من الاسئلة وربما اذا عرفنا اين ذهبت المعونة الاميركية البالغة 5 ملايين دولار التي اعطيت لوزارة الاقتصاد لمساعدة لبنان على الانضمام الى المنظمة نستطيع ان نفهم عندئذ لماذا هذا "الاستئناس" في الاصرار على الانضمام الى المنظمة مهما كلف الامر بغض النظر عن العواقب الناتجة عن ذلك.

هل وضعتم ورقة تظهر الاثار السلبية على القطاع في حالة الانضمام؟ لا، لانني كما اشرت هؤلاء لا يريدون ان يسمعوا من احد وقد جربنا ذلك سابقاً خلال وضع اتفاقية التيسير العربية حين وضعتنا دراسة شاملة حول هذا الموضوع لكن دون جدوى. لذلك حولنا مقارنة أخرى تقضي بتفويض الاسباب الموجبة لهذا الانضمام وتبيان عدم صحتها.

ماذا عن دور وزارة الزراعة؟

### علي درويش

يقول علي درويش مسؤول جمعية الخط الأخضر ان مقاربة موضوع الزراعة لا يكون بالارقام فالمشاكل الديموغرافية التي واجهتها الحكومات المتعاقبة تعودت على تجاهل المناطق الريفية بما تمثله من النسيج البناني الاجتماعي وتعاطت مع هذا الموضوع من الزاوية الرقمية مما جعل السائل بأكمله كتلة واحدة من العمران، ثم ناتي اليوم وفي غياب مشاريع حقيقية ونعمل على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مما يطرع عدة تساؤلات، خاصة وان الكثير من قوانين منظمة التجارة العالمية تقف الى جانب احتكار البلدان المتقدمة لكثير من عناصر القوة فهي بعد ان راكمت في الفترات السابقة من اسس متقدمة سمحت لها بإنشاء قطاع زراعي تنافسي قادر على مزاحمة السلع الزراعية المستوردة من البلدان الأخرى حيث سعت تلك الدول الى الدعوة لفتح الاسواق في المجالات التي تناسبها وأقفلها في المجالات الأخرى كما عمدت الى سن قوانين لا تصب في صالحها فعمل فقط بل أيضاً في صالح شركاتها فعمل سبيل المثال سنت قوانين تمنع زراعة البذور التي تكون أخضعتها لتعديل على جيناتها الوراثية لغرض الانتاج الزراعي رغم بيعها لها بهدف الاستهلاك وهذا تحت عنوان حماية الملكية الفكرية. لكن السخرية ان تقوم شركة في المكسيك بتسجيل منتج زراعي بري كملكية فكرية لها دون ان تطور شيء في تركيبته الوراثية ويصبح حكرها لها وايضا اذا قامت شركة وسجلت احد العناصر المستخرجة من احد السلع الزراعية كبراعة اخترع لها فهي تمنع الآخرين من الاستفادة من نفس المنتج الطبيعي حتى لو لم تضيف اليه اي عنصر اضافي... اما الحديث عن ازالة الدعم الزراعي فهذا مقصود به الدعم الذي تقدمه الحكومات النامية وليس حكومات الدول المتقدمة ان في الدول المتقدمة تصنيفات حول الدعم المراد تخفيضه

لهذا كله على الحكومات ان تنظر الى القطاع الزراعي كملف اجتماعي لا تجاري لانه باعتقاد الرؤية التجارية فاننا نحكم على القطاع بالاعدام حتى لو بعد عشر سنوات ذلك ان البنى التحتية اللبنانية لا تملك القدرات التنافسية المطلوبة فصغر هذا الموضوع من الزاوية الرقمية مما جعل السائل بأكمله كتلة واحدة من العمران، ثم ناتي اليوم وفي غياب مشاريع حقيقية ونعمل على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مما يطرع عدة تساؤلات، خاصة وان الكثير من قوانين منظمة التجارة العالمية تقف الى جانب احتكار البلدان المتقدمة لكثير من عناصر القوة فهي بعد ان راكمت في الفترات السابقة من اسس متقدمة سمحت لها بإنشاء قطاع زراعي تنافسي قادر على مزاحمة السلع الزراعية المستوردة من البلدان الأخرى حيث سعت تلك الدول الى الدعوة لفتح الاسواق في المجالات التي تناسبها وأقفلها في المجالات الأخرى كما عمدت الى سن قوانين لا تصب في صالحها فعمل فقط بل أيضاً في صالح شركاتها فعمل سبيل المثال سنت قوانين تمنع زراعة البذور التي تكون أخضعتها لتعديل على جيناتها الوراثية لغرض الانتاج الزراعي رغم بيعها لها بهدف الاستهلاك وهذا تحت عنوان حماية الملكية الفكرية. لكن السخرية ان تقوم شركة في المكسيك بتسجيل منتج زراعي بري كملكية فكرية لها دون ان تطور شيء في تركيبته الوراثية ويصبح حكرها لها وايضا اذا قامت شركة وسجلت احد العناصر المستخرجة من احد السلع الزراعية كبراعة اخترع لها فهي تمنع الآخرين من الاستفادة من نفس المنتج الطبيعي حتى لو لم تضيف اليه اي عنصر اضافي... اما الحديث عن ازالة الدعم الزراعي فهذا مقصود به الدعم الذي تقدمه الحكومات النامية وليس حكومات الدول المتقدمة ان في الدول المتقدمة تصنيفات حول الدعم المراد تخفيضه

لهذا كله على الحكومات ان تنظر الى القطاع الزراعي كملف اجتماعي لا تجاري لانه باعتقاد الرؤية التجارية فاننا نحكم على القطاع بالاعدام حتى لو بعد عشر سنوات ذلك ان البنى التحتية اللبنانية لا تملك القدرات التنافسية المطلوبة فصغر هذا الموضوع من الزاوية الرقمية مما جعل السائل بأكمله كتلة واحدة من العمران، ثم ناتي اليوم وفي غياب مشاريع حقيقية ونعمل على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مما يطرع عدة تساؤلات، خاصة وان الكثير من قوانين منظمة التجارة العالمية تقف الى جانب احتكار البلدان المتقدمة لكثير من عناصر القوة فهي بعد ان راكمت في الفترات السابقة من اسس متقدمة سمحت لها بإنشاء قطاع زراعي تنافسي قادر على مزاحمة السلع الزراعية المستوردة من البلدان الأخرى حيث سعت تلك الدول الى الدعوة لفتح الاسواق في المجالات التي تناسبها وأقفلها في المجالات الأخرى كما عمدت الى سن قوانين لا تصب في صالحها فعمل فقط بل أيضاً في صالح شركاتها فعمل سبيل المثال سنت قوانين تمنع زراعة البذور التي تكون أخضعتها لتعديل على جيناتها الوراثية لغرض الانتاج الزراعي رغم بيعها لها بهدف الاستهلاك وهذا تحت عنوان حماية الملكية الفكرية. لكن السخرية ان تقوم شركة في المكسيك بتسجيل منتج زراعي بري كملكية فكرية لها دون ان تطور شيء في تركيبته الوراثية ويصبح حكرها لها وايضا اذا قامت شركة وسجلت احد العناصر المستخرجة من احد السلع الزراعية كبراعة اخترع لها فهي تمنع الآخرين من الاستفادة من نفس المنتج الطبيعي حتى لو لم تضيف اليه اي عنصر اضافي... اما الحديث عن ازالة الدعم الزراعي فهذا مقصود به الدعم الذي تقدمه الحكومات النامية وليس حكومات الدول المتقدمة ان في الدول المتقدمة تصنيفات حول الدعم المراد تخفيضه



Sogecap Liban Compagnie d'Assurance-vie et d'Investissement



Filiale de SOCIÉTÉ GÉNÉRALE DE BANQUE AU LIBAN



## المنظمات الأجنبية المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية

- أنه سيتسنى بموجب هذه اللائحة منع الأفراد الذين يمثلون هذه الجماعات والمنظمات من دخول الولايات المتحدة، وحظر مزاولتهم للأعمال التجارية في البلاد، ومنع المواطنين المقيمين في الولايات المتحدة من توفير الدعم المالي لهم.
- وصنف التقرير 43 منظمة إضافية باعتبارها "جماعات مثيرة للقلق"، وهي التالية:
1. مجاهدو البدر (البدر)
  2. الاتحاد الإسلامي
  3. لواء اليكس بوتوكايو
  4. النواة الإقليمية المناهضة للإمبريالية
  5. المناضلون الكمبوديون من أجل الحرية
  6. الحزب الشيوعي الهندي (ماوي)
  7. الحزب الشيوعي النيبالي (ماوي)/الجبهة الشعبية المتحدة
  8. القوى الديمقراطية لتحرير رواندا
  9. حركة شرق تركستان الإسلامية
  10. جماعة الأول من أكتوبر لمقاومة الفاشية
  11. حركة الجهاد الإسلامي
  12. حركة الجهاد الإسلامي/بنغلادش
  13. الحزب الإسلامي قلب الدين
  14. حزب المجاهدين
  15. جيش التحرير الوطني الأيرلندي
  16. الجيش الجمهوري الأيرلندي
  17. جيش عدن الإسلامي
  18. جبهة مغاوير الشرق العظيم الإسلامية
  19. اللواء الإسلامي الدولي لحفظ السلام
  20. جماعة المجاهدين البنغلادشية
  21. جماعة الجهاديين
  22. جيش الأحمر الياباني
  23. مجاهدو كومولان المالبيزيين
  24. جيش الرب للمقاومة
  25. قوة المتطوعين المواليين
  26. اللوية الحمراء الجديدة/حزب المقاتلين الشيوعيين
  27. الأشخاص ضد أساليب التعذيب والمخدرات
  28. حركة راجح سليمان
  29. مدافعو اليد الحمراء
  30. نواة مبادرة الثوار البروليتاريين
  31. منظمة النضال الثوري
  32. رياض الصالحين للاستطلاع والتخريب
  33. كتائب الشهداء الشيشان
  34. سباع الصحابة / باكستان
  35. الفوج الإسلامي للأغراض الخاصة
  36. التوحيد والجهاد
  37. تيبريك ميفاز - الشريعة المحمدية
  38. جماعة المقاتلين التونسية
  39. حركة توباك أمارو الثورية
  40. حزب الله التركي
  41. رابطة أولستر للدفاع/مقاتلو أولستر من أجل الحرية
  42. قوة متطوعي الستر
  43. جبهة التحرير المتحدة في ولاية أسام

الأممية يحول دون قيام الحكومة بمقاضاة حالات إرهاب تهم الولايات المتحدة. وشملت هذه الحالات أفراداً ضالعين في عملية اختطاف طائرة الركاب الإيرانية لثريتي ديبيو إيه الرحلة 847 في العام 1985، التي قُتل أثناءها غواص في سلاح البحرية الأميركي، وعملية اختطاف وتعذيب وقتل رهائن أميركيين في لبنان من العام 1984 حتى العام 1991. وقد وجهت المحاكم الأميركية اتهامات رسمية إلى عناصر تنفيذ ميداني في حزب الله مسؤولين عن عدد من هذه الجرائم. ورغم وجود أدلة تثبت العكس، أصر بعض المسؤولين الحكوميين اللبنانيين على أن عماد مغنية، المطلوب لعلاقته بحادث اختطاف طائرة الركاب تي دبليو إيه الرحلة 847 وأعمال إرهابية أخرى، وقد وضع على لائحة مكتب التحقيقات الفدرالي لهم الإرهابيين المطلوبين في العام 2001، لم يعد موجوداً في لبنان. وقد تم إطلاق سراح محمد علي حمادي، الذي أمضى 18 سنة في سجن الماني لدوره في عملية اختطاف

صنفت وزارة الخارجية الأميركية الجماعات والمنظمات الـ42 التالية على أنها منظمات إرهابية أجنبية. كما صنفت 43 منظمة أخرى في تصنيف جديد للوزارة هو المنظمات "المثيرة للقلق". وفي ما يلي أسماء المنظمات التي تم تصنيفها:

1. منظمة أبو نضال
2. مجموعة أبو سياف
3. كتائب شهداء الأقصى
4. جماعة أنصار السنة
5. الجماعة الإسلامية المسلحة
6. عصبة الأنصار
7. أوام شينريكيو
8. منظمة وطن أجداد الباسك والحرية
9. الحزب الشيوعي الفلبيني/الجيش الشعبي الجديد
10. الجيش الجمهوري الأيرلندي للاستمرار
11. الجماعة الإسلامية
12. حماس (حركة المقاومة الإسلامية)
13. حركة المجاهدين
14. حزب الله
15. اتحاد الجهاد الإسلامي
16. الحركة الإسلامية الأوزبكية
17. جيش محمد
18. منظمة الجماعة الإسلامية
19. الجهاد
20. كاهانا حاي
21. كونفرا-غيل
22. لشكر طيبة
23. لشكر إي جانغفي
24. نور تحرير تاميل إيلام
25. الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية
26. جماعة المقاتلين الإسلاميين المغاربة
27. منظمة مجاهدي خلق
28. جيش التحرير الوطني
29. جبهة التحرير الفلسطينية
30. الجهاد الإسلامي الفلسطيني
31. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
32. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة
33. تنظيم القاعدة
34. تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين
35. تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي- المعروف سابقاً بالجماعة السلفية للدعوة والقتال
36. الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي
37. القوات المسلحة الثورية الكولومبية
38. النواة الثورية
39. منظمة 17 تشرين الثاني الثورية
40. حزب التحرير الشعبي الثوري
41. الدرب الساطع
42. القوات المتحدة للدفاع الذاتي في كولومبيا
43. منظمة من هذه القائمة هو تحديد وعزل الجماعات والمنظمات المدرجة عليها وذلك بتشجيع أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها على منع مواطنيها من تقديم الدعم والمساعدة لها. كما

وأقامت فروعاً لهذه الوحدة لإجهاز نشاطات الإرهابيين في المنطقتين الشمالية والوسطى اللبنانييتين. وهناك الكثير من بواعت القلق في ما يتعلق بقدرة لبنان على محاربة الإرهاب حتى بعد اتخاذ هذه الخطوات. وما زال حزب الله أبرز المجموعات الإرهابية في لبنان. وهو يتمتع بنفوذ كبير في صفوف اللبنانيين الشيعة، الذين يشكلون حوالي ثلث سكان لبنان. وما زالت الحكومة اللبنانية تعترف بحزب الله كمنظمة مقاومة مشروعة، وكحزب سياسي. ولحزب الله مكاتب في بيروت وفي أماكن أخرى في لبنان، ولديه ضباط ارتباط مع الأجهزة الأمنية، كما أن لديه نواباً منتخبين يمثلونه في البرلمان وكان لديه حتى فترة قريبة وزير واحد في الحكومة. كما ساهم الوضع السياسي غير المستقر في لبنان في تمكين منظمات إرهابية أجنبية مشتبه فيها، كالقاعدة وفتح الإسلام، من التسلل إلى لبنان وإقامة خلايا فاعلة داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وتمكنت بعض هذه المجموعات، كجماعة أسباط الأنصار المرتبطة بالقاعدة، من العثور على ملجأ آمن لها داخل المخيمات لدعم عملياتها. ورغم أن سورية سحبت قواتها العسكرية من لبنان في شهر نيسان، 2005، إلا أنها ما زالت تحتفظ بوجود استخباراتي سري. وقد اتهمت الحكومة اللبنانية سورية بمواصلة دعم وتيسير تهريب السلاح لحزب الله والمنظمات الإرهابية الفلسطينية. وحتى بعد نشر القوات المسلحة اللبنانية في أعقاب الحرب الأخيرة (بين حزب الله وإسرائيل)، لم تمارس الحكومة اللبنانية سيطرة تامة على المناطق التي يهيمن عليها حزب الله في الجنوب، وعلى ضواحي بيروت الجنوبية، وبعض أجزاء منطقة البقاع، وداخل مخيمات اللاجئين التي يسيطر عليها الفلسطينيون وعلى القواعد الفلسطينية شبه العسكرية. ووفر انعدام السيطرة هذا الفرصة للمجموعات الإرهابية لتعمل بحرية نسبية في بعض هذه الأماكن. وقد اتفق الزعماء اللبنانيون، خلال الحوار الوطني الذي جرى في آذار بهدف توليد إجماع بين الكتل النيابية الرئيسية، على نزع أسلحة الفصائل الفلسطينية الموجودة خارج مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الـ12 بحلول أيلول. ولكن نزع سلاح الفصائل الفلسطينية المزمع تعطل بفعل حرب الصيف والوضع السياسي الداخلي غير المستقر الذي تلاها.

وبحلول نهاية العام 2006، لم تكن الحكومة اللبنانية قد أعلنت تماماً لقرار مجلس الأمن الدولي 1559، الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي، ووضع حد للتدخل الأجنبي في لبنان، ونزع أسلحة وترحيل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وفي حين التزم لبنان بتطبيق القرار 1559، جزم زعماءه السياسيون بأن تطبيق نزع سلاح حزب الله يجب أن يتم من خلال حوار وطني لا بالقوة. وظلت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الـ12، وهي ملاذات آمنة لعدة فصائل فلسطينية مسلحة ولعدد من المتطرفين السنة، مناطق يحظر على القوات المسلحة اللبنانية دخولها. وأصررت السلطات اللبنانية على أن العفو العام الذي صدر بحق الأشخاص الذين شاركوا في أعمال العنف في الحرب

## تقرير الخارجية الأميركية عن الإرهاب العالمي للعام 2006.. تحريف للوقائع واستنسابية في العرض واستنتاجات ميسية



حرب تموز.

### لبنان

استمر العنف السياسي طوال العام. وكان أبرزه اغتيال وزير الصناعة بيار الجميل على يد فريق من المسلحين في أحد شوارع ضاحية شمالية في ضواحي بيروت في 21 تشرين الثاني. وبدان القصد من ذلك الحادث، الذي كان الاحد في سلسلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال في العامين الماضيين، هو إثارة التوترات وتخويف القوى المعارضة للتدخل السوري في لبنان. وتمت محاولة اغتيال المقدم سفير سحادة من قوى الامن الداخلي في 5 ايلول. وقد اصيب المقدم سحادة من جراء انفجار قنبلة موضوعة على جانب الطريق انفجرت لدى مرور سيارته في قرية الرملة، قرب مدينة صيدا الساحلية الجنوبية. واشتهه مسؤولون لبنانيون في ان محاولة اغتياله كانت انتقاماً منه لدوره في التحقيق الجاري في حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. وقد استهدفت عدة جماعات، وقعت في الفترة الممتدة بين تشرين الاول وتشرين الثاني، تكاتل تابعة لقوى الامن الداخلي في اثناء مختلفة في بيروت. ففي 8 تشرين الاول وفي 1 تشرين الثاني، أطلقت قذائف انبعاثاً على ثكنة الحلوة التابعة لقوى الامن الداخلي، مسببة اضراراً لجبنى مخصص لمنامة العسكريين. وفي 10 تشرين الاول، أطلقت أيضاً قذيفة انبعاثاً على ثكنة بربر الحزان التابعة لقوى الامن الداخلي، ولكنها لم تسبب أي إصابات. وتم استهداف ثكنة طريق الجديدة التابعة لقوى الامن الداخلي في 5 تشرين الاول. وفي حادث ربما كان متصلاً بالحوادث السابقة، انفجرت قذيفتنا انبعاثاً في 15 تشرين الاول في وسط مدينة بيروت، مما أدى إلى إصابة 5 أشخاص وإصابة مبنى مصرف "كريدبيت لبيانيز" بأضرار.

وقد وقع منذ تشرين الأول 2004، 18 حادث تفجير قنابل ومحاولات اغتيال أدت إلى وفاة أكثر من 32 شخصاً، بينهم رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في 14 شباط 2005. واستهدفت هجمات أخرى صحفيين وسياسيين لبنانيين من منقندي التدخل السوري في لبنان، بينهم وزير الاتصالات مروان حمادة، والنائب جبران تويني، والصحفية مي شدياق، ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الياس المر، والصحفي سمير قصير. وقد ظل كل حادث من هذه الحوادث عالقاً لم يتم التوصل إلى تحديد مرتكبيه. وما فتئت لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة تحقق في حادث اغتيال الحريري وغيره من الجرائم التي ربما كانت متصلة به، بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1644. كما وصلت الحكومة اللبنانية تحقيقها في حوادث العنف السياسي.

وقد اتخذت حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة بعض الخطوات التدريجية لمنع النشاطات الإرهابية. فقد عززت القوات المسلحة اللبنانية، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1701، وجودها في المنطقة الحدودية وزادت دورياتها في الجنوب، بمساعدة من قوات اليونيفيل. ونشرت القوات المسلحة اللبنانية 15 ألف جندي في الجنوب، موجهة لنفسها وجوداً في هذه المنطقة لأول مرة منذ 30 عاماً. كما استهدفت قوى الامن الداخلي وحدة خاصة لمحاربة الإرهاب،

وصواريخ أخرى باتجاه شمال إسرائيل ما أرغم سكان مدن حيفا، ونهاريا، وطبريا، ومستوطنات شمالية أخرى على اللجوء إلى ملاجئ تحت الأرض. وكذلك أطلق حزب الله طائرات مسلحة بدون طيار باتجاه إسرائيل واصابوا سفينة حربية إسرائيلية بصاروخ مضاد للسفن. ردت إسرائيل بان أرسلت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي لمهاجمة مَطْلَقِي الصواريخ والبنية التحتية لحزب الله عبر مجمل منطقة جنوبي لبنان وفي مناطق معينة شمال نهر الليطاني. كما قصفت طائرات السلاح الجوي الإسرائيلي مكاتب حزب الله في الضاحية الجنوبية في بيروت وطرقاً، وجسوراً، ومحطات توليد كهرباء في كافة أنحاء لبنان. أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قذائفه على أهداف لحزب الله في جنوب لبنان ومهدد الطريق أمام اجتياح عسكري نفذته ما يزيد عن فرقة كاملة من القوات المدرعة والمماة في جنوب لبنان، بهدف دفع قوات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني، وإرساء الأسس لوقف الأعمال العدائية. وخلال هذه الفترة، فرضت إسرائيل حصاراً جويًا وبحريًا على لبنان لمنع إعادة تزويد حزب الله بالسلاح من دنيا إسرائيل على الأقل في الحرب. أدت هذه الحرب أيضاً إلى مقتل ما يزيد عن 1000 مدني لبناني و4 من مراقبي الأمم المتحدة نتيجة غارة جوية إسرائيلية.

انتهدت الحرب بموجب قرارٍ تناهه مجلس الأمن الدولي بوقف الأعمال العدائية في 14 آب. ورغم وقف الأعمال العدائية ونشر القوات المسلحة اللبنانية، واعداد إضافية من قوات حفظ السلام في لبنان (اليونيفيل) في الجنوب، احتفظت الميليشيات اللبنانية، وبالإخص حزب الله المصنف كمنظمة إرهابية أجنبية، بتأثير ذي شأن على أجزاء من البلاد. طالب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 و1701 من الحكومة اللبنانية أن تسيطر سيطرة فعالة على كامل الأراضي اللبنانية وأن تنزع سلاح مجموعات الميليشيات العاملة في الأراضي اللبنانية. وبسبب عدة عوامل، من بينها الخلافات السياسية الداخلية، ونقص الموارد، وعدم استقرار الوضع السياسي الذي تلا الحرب، لم تتمكن الحكومة من أن تنزع السلاح الكامل لسلاح المجموعات المسلحة المختلفة في القانون أو سلاح حزب الله. ولم تنجح في إيجاد حل لادعاء حزب الله في حقه القيام بعمليات عدائية ضد إسرائيل على امتداد الخط الأزرق على أساس فرضية الدفاع عن النفس المشروعة عن الأراضي والسيادة اللبنانية. يجادل حزب الله، مدعوماً من العديد من اللبنانيين، بأن منطقة مزارع شبعا في مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل هي منطقة لبنانية.

تشير تقارير الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي إلى انهما وجهتا ضربة قاسية إلى حزب الله وحداً من قدراته في إطلاق صواريخ متوسطة وبعيدة المدى، وانهما دمرت بنية الحزب التحتية في جنوب لبنان، وقتلت ما لا يقل عن 700 مقاتل من مقاتلي الحزب. إلا أنه، في نهاية العام، أشار خبراء أمنيون إسرائيليون بأن حزب الله تمكن من تعويض الكثير من خسائره في العدد والعتاد من خلال التجنيد وإعادة التجهيز من سورية وإيران. رغم هذا، بقي حزب الله محافظاً على وجود غير ملفت على الحدود الإسرائيلية اللبنانية ولم يستأنف الاستفزازات التي سبقت اندلاع

أصدرت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها الخاص بالإرهاب في العالم للعام 2006. وفضلاً عن تضمن التقرير تحليلاً مفصلاً لأنماط الإرهاب العالمي للعام المنصرم، فإنه يتضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب وقائمة بالمنظمات الإرهابية الأجنبية، وملخصاً لأنماط الإرهاب في كل منطقة من مناطق العالم المختلفة، بما فيها الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي ما يلي نص الملخص الخاص بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا من التقرير: يبدأ التقرير بالإشارة إلى كلمة للامير سعود الفيصل، ويقول التقرير: "إننا في المملكة العربية السعودية، نؤمن بقوة بان التعاون الدولي يُشكّل عنصراً حاسماً في محاربة الإرهاب. كما أنه غني عن القول إن على الإرادة والعزم في محاربة الإرهاب أن تبدأ أولاً داخل الوطن؛ وهذه الإرادة الوطنية يتوجب توسيعها لتصبح عزيمة إجماعية عالمية، لأن ما من دولة يمكنها أن تتحمل كلفة البقاء على الحياض" (من خطاب الامير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، أمام المعهد الملكي للخدمات الموحدة في بريطانيا، لندن، 16 كانون الثاني 2006).

ويتابع التقرير "بقي العراق يُشكّل المحور المركزي للحرب على الإرهاب في معركته ضد القاعدة والتنظيمات الإرهابية المنتسبة إليها، ومجموعات المتطرفين التي تحارب قوات الائتلاف والمليشيات وفرق الموت التي تتخرط بازدياد في العنف الطائفي، والتنظيمات الإجرامية التي تستغل تدهور الوضع الأمني في العراق". كما واصلت الدولتان الراعيتان للإرهاب، إيران وسورية، في لعب ادوارهما في تفويض الاستقرار في المنطقة".

"واجهت إسرائيل وضعاً جديداً عندما تولت حركة حماس، المصنفة منظمة إرهابية أجنبية، السلطة في المجلس التشريعي الفلسطيني".

### التعاون الرسمي

تعاونت جميع الحكومات تقريباً في المنطقة مع الولايات المتحدة في نشاطات مضادة للإرهابيين، وتولت جهوداً لتعزيز قدراتها في شن الحرب ضد الإرهاب. شملت هذه الجهود المشاركة الفعالة في برامج الامتداد للولايات المتحدة (ATA) التي ترعاها حكومة الولايات المتحدة، ومساندة الأنظمة المصرفية والقانونية لمكافحة عمليات تمويل الإرهابيين. واصلت دول عديدة تقديم شكل من أشكال المساعدة لجهود دول الائتلاف من أجل توطيد السلام والاستقرار في العراق وأفغانستان.

أفت الولايات المتحدة تصنيف ليبيا دولة راعية للإرهاب في 30 حزيران، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها، فواصلت ليبيا تعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في ما يتعلق بالجهود المضادة للإرهاب.

قامت بعض الدول بخطوات واسعة مؤثرة في هذا المجال. ففي المملكة العربية السعودية، أعلنت الحكومة، في كانون الأول، أنها أفت القبض على 136 شخصاً يشتبه بانهم إرهابيون خلال فترة ثلاثة أشهر. وفي المغرب والأردن، فككت السلطات عدداً من الخلايا الإرهابية كان لبعضها ارتباطات بتنظيم القاعدة والجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) التي باتت تعرف الآن بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (ASIM). وسارت حكومة الأردن قداماً في مقاضاة عدة قضايا مرتبطة بالإرهاب شملت إصدار أحكام بالسجن على سبعة أفراد ثبتت علاقاتهم بعمليات تفجير الفنادق في عمان في العام 2005. أصدرت الحكومة الكويتية أحكاماً بالسجن على عدة أفراد كانوا ينوون السفر إلى العراق للانضمام إلى حركة التمرد. وفي الجزائر، وكجزء من مشروع المصالحة الوطنية الذي ترعاه الحكومة، سلم ما يزيد عن 350 إرهابياً أنفسهم إلى السلطات، كما تابعت الحكومة المغربية تطبيق إصلاحات داخلية هدفت إلى معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يستغلها المتطرفون لتجنيد مؤيديهم لهم.

### حرب الصيف

في 12 تموز، دخل إرهابيون من حزب الله إسرائيل من جنوب لبنان فقتلوا جنديين إسرائيليين وقتلوا ثمانية آخرين. خلال الأيام الأربعة والثلاثين التالية، أطلق حزب الله أكثر من 4 آلاف صاروخ كاتيوشا



## ضحية

قد يكون من الصعب أن يجد الواحد منا عائلة في لبنان لا أقارب لها أو معارف في سوريا أو غايات مختلفة للزيارات المتبادلة لاسباب سياحية أو تجارية أو غيرها... والعكس بالعكس، فالعلاقات بين لبنان وسوريا، على المستوى الشعبي، جذورها ضاربة في العمق وهي أقوى وأصدق بكثير من العلاقات السياسية بينهما كدولتين، علاقات سياسية شوهت ومنعت إمكان تجذير أكثر فأكثر العلاقة بين الشعبين والإرتقاء بها لتكون نموذجاً يحتذى به في سائر دول العالم العربي، لا بل لعبيت العلاقات بين لبنان وسوريا كدولتين دوراً سلبياً... أما بعد إنتهاء ما كان يعرف بوحدة المسار والمصير دخلنا في مرحلة تصفية الحسابات السياسية بين الدولتين.

فمن الجانب اللبناني، كسلطة سياسية، بدأت حملات التحريض العنصري ضد السوريين دون تمييز بين السلطة السياسية في سوريا والشعب السوري، والحملة ما زالت مستمرة بأشكال مختلفة، نتوقف عند جانبين منها: الجانب الاول تربوي حيث وبشطبة قلم تم الغاء موضوع العلاقات بين لبنان وسوريا من كتاب التربية الوطنية المقرر في المدارس، لا لشئ سوى الخلاف السياسي بين الدولتين اللبنانية والسورية، والامر هذا يدخل في حقل حملات التحريض، وهي في هذا الاطار، احد اخطر اشكال التحريض لانها تنتج مباشرة الى الجيل الذي يقع على عاتقه بناء الوطن؛ اما الجانب الاخر فتمثل في القرار القاضي بمنع الذهاب الى سوريا بموجب اخراج قيد مما يضع المواطن امام خيارين لا ثالث لهما؛ إما عدم الذهاب الى سوريا لرؤية اقاربه أو للتبضع أو لأي سبب آخر، وإما الحصول على جواز سفر . في وقت لا تزال هناك طلبات بطاقة هوية لمئة الف

مواطن لبناني لم تنجز بعد. وما يعنيه ذلك من زيادة الاعباء المالية على كاهل المواطن فرسوم جواز السفر اللبناني تبدأ من ما يقارب الـ 65.000 ليرة لبنانية الى الـ 250.000 ليرة لبنانية تقريباً. وفي هذه الحالة ماذا تفعل عائلة مؤلفة، مثلاً، من خمسة اشخاص تريد الذهاب الى سوريا؟

والمشكلة الاخرى الناتجة من جراء منع الذهاب الى سوريا بموجب إخراج قيد تقع بشكل يومي على السائقين العموميين الذين يعملون على خط لبنان سوريا، فماذا يفعل هذا السائق الذي يذهب يومياً ولاكثر من مرة واحدة، الى سوريا بحكم طبيعة عمله؟ هل عليه ان يظل في حالة استصدار جوازات سفر؟ التي نتيجتها المباشرة زيادة تعرفه أجرة الراكب من لبنان الى سوريا وبالتالي المواطن هو الذي يدفع في النهاية ثمن مثل هذه القرارات.

والجانب السوري الرسمي ليس أحسن حالاً من الجانب اللبناني، ففي عهد وحدة المسار والمصير كان رسم خروج المواطن السوري من لبنان الى سوريا 200 ليرة سورية وهو رسم معقول يتلاءم وحاجة الزيارات المتكررة الى لبنان. وبدون سابق إنذار صارت بين ليلة وضحاها قيمة رسم الخروج من سوريا الى لبنان 800 ليرة سورية، زيادة مقدارها أربعة أضعاف.

إن ما نشهده من توتر وتوتير في العلاقات اللبنانية- السورية على المستوى السياسي، الذي قارب حافة العداء، لا يؤسس لعلاقات سياسية صحية بين الدولتين، لا يؤسس سوى للمزيد من الفرقة والخصومة الناتجة عن ممارسات خاطئة من الجانبين والضحية واحدة الشعب.

ر.أ.

## المكتب المركزي للإحصاء: نسبة البطالة 7.5 بالمئة

دمشق - الإعمار والاقتصاد أظهرت نتائج مسح سوق العمل في سورية للفترة الثالثة من العام 2006 والذي صدرت نتائجه مؤخراً أن معدل البطالة من قوة العمل بلغت 7.5 بالمئة حيث يتفاوت هذا المعدل بين الذكور والاناث فقد وصل عند الذكور 5.7 بالمئة مقابل 23.3 بالمئة عند الاناث، وبين المسح الذي اجراه المكتب المركزي للإحصاء أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل 15.6 المئة مشيراً الى ان 7.37 بالمئة من المشتغلين يعملون في المهن الانتاجية و18.5 بالمئة في الزراعة و18.2 بالمئة في مهن الخدمات والبيع و14.3 بالمئة مهنيون وفنيون اما المشتغلون بالمهن الادارية فقد وصلت نسبتهم الى 11.4 بالمئة. وقال المكتب المركزي للإحصاء ان معدل النشاط الاقتصادي الخام بلغ بموجب هذا المسح 28.5 بالمئة حيث يصل بين الذكور الى 43.8 بالمئة

مقابل 9.9 بالمئة عند الاناث مشيراً الى أن معدل النشاط الاقتصادي المنقح بلغ 45.9 بالمئة حيث يصل عند الذكور الى 67.4 بالمئة مقابل 16.9 بالمئة عند الاناث.

واحتل نشاط الخدمات المرتبة الاولى من بين الأنشطة الاقتصادية التي يتوزع عليها المشتغلون حيث وصلت نسبة العاملين فيه الى 26.8 بالمئة من مجموع المشتغلين في حين يأتي النشاط الزراعي في المرتبة الثانية حيث وصل معدل المشتغلين فيه الى 19.2 بالمئة يليه العاملون في الصناعة بنسبة 14.5 بالمئة ثم العاملون في التجارة والفنادق والمطاعم 16.1 بالمئة ثم البناء والتشييد 13.2 بالمئة والنقل والمواصلات 8.1 بالمئة أما العاملون في نشاط المال والتأمين فقد بلغت نسبتهم 2.1 بالمئة من اجمالي المشتغلين.

وأظهرت نتائج المسح ان 55.4 بالمئة من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص مقابل 26.3 بالمئة يعملون لحسابهم و9.5 بالمئة أصحاب عمل اما الباقون البالغة نسبتهم 8.8 بالمئة فهم يعملون لدى ذويهم أو لدى الآخرين دون أجر.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء أن نتائج المسح أظهرت ان نسبة الامية بين المشتغلين من 15 سنة فما فوق بلغت 8.2 بالمئة اما بقية المشتغلين فهم من المتعلمين موضحاً ان نسبة الامية وصلت عند الذكور المشتغلين الى نحو 7.4 بالمئة مقابل 13.2 بالمئة عن الاناث. وبينت النتائج ان نحو 28.1 من المشتغلين يعملون ضمن القطاع العام مقابل 71.7 بالمئة يعملون عند القطاع الخاص منهم 30 بالمئة ضمن قطاع خاص منظم و41.7 ضمن قطاع خاص غير منظم ونسبة 0.2 بالمئة من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك.

وأظهرت نتائج المسح ان 55.4 بالمئة من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص مقابل 26.3 بالمئة يعملون لحسابهم و9.5 بالمئة أصحاب عمل اما الباقون البالغة نسبتهم 8.8 بالمئة فهم يعملون لدى ذويهم أو لدى الآخرين دون أجر.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء أن نتائج المسح أظهرت ان نسبة الامية بين المشتغلين من 15 سنة فما فوق بلغت 8.2 بالمئة اما بقية المشتغلين فهم من المتعلمين موضحاً ان نسبة الامية وصلت عند الذكور المشتغلين الى نحو 7.4 بالمئة مقابل 13.2 بالمئة عن الاناث. وبينت النتائج ان نحو 28.1 من المشتغلين يعملون ضمن القطاع العام مقابل 71.7 بالمئة يعملون عند القطاع الخاص منهم 30 بالمئة ضمن قطاع خاص منظم و41.7 ضمن قطاع خاص غير منظم ونسبة 0.2 بالمئة من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك.

وأظهرت نتائج المسح ان 55.4 بالمئة من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص مقابل 26.3 بالمئة يعملون لحسابهم و9.5 بالمئة أصحاب عمل اما الباقون البالغة نسبتهم 8.8 بالمئة فهم يعملون لدى ذويهم أو لدى الآخرين دون أجر.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء أن نتائج المسح أظهرت ان نسبة الامية بين المشتغلين من 15 سنة فما فوق بلغت 8.2 بالمئة اما بقية المشتغلين فهم من المتعلمين موضحاً ان نسبة الامية وصلت عند الذكور المشتغلين الى نحو 7.4 بالمئة مقابل 13.2 بالمئة عن الاناث. وبينت النتائج ان نحو 28.1 من المشتغلين يعملون ضمن القطاع العام مقابل 71.7 بالمئة يعملون عند القطاع الخاص منهم 30 بالمئة ضمن قطاع خاص منظم و41.7 ضمن قطاع خاص غير منظم ونسبة 0.2 بالمئة من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك.

وأظهرت نتائج المسح ان 55.4 بالمئة من المشتغلين يعملون في القطاع الخاص مقابل 26.3 بالمئة يعملون لحسابهم و9.5 بالمئة أصحاب عمل اما الباقون البالغة نسبتهم 8.8 بالمئة فهم يعملون لدى ذويهم أو لدى الآخرين دون أجر.

ولفت المكتب المركزي للإحصاء أن نتائج المسح أظهرت ان نسبة الامية بين المشتغلين من 15 سنة فما فوق بلغت 8.2 بالمئة اما بقية المشتغلين فهم من المتعلمين موضحاً ان نسبة الامية وصلت عند الذكور المشتغلين الى نحو 7.4 بالمئة مقابل 13.2 بالمئة عن الاناث. وبينت النتائج ان نحو 28.1 من المشتغلين يعملون ضمن القطاع العام مقابل 71.7 بالمئة يعملون عند القطاع الخاص منهم 30 بالمئة ضمن قطاع خاص منظم و41.7 ضمن قطاع خاص غير منظم ونسبة 0.2 بالمئة من المشتغلين في القطاع التعاوني والمشارك.

## 6 مليارات دولار الاستثمارات الأجنبية وفق القانون 10

حققت سورية مؤخرًا أرقامًا قياسية في حجم الاستثمارات الأجنبية بما فيها الاستثمارات التي بلغت نحو 6 مليارات دولار كما بلغ عدد المشاريع التي شملها قانون الاستثمار رقم 10 حوالي 600 مشروع قيمتها الاجمالية 358 مليار ليرة سورية أكثر من 6 مليارات دولار يفترض ان تؤمن 40 ألف فرصة عمل.

ولا تعكس هذه الأرقام حجم الاستثمار الكلي في سورية لان القانون رقم 10 لا يشمل سوى المشاريع الزراعية والنقل والخدمات اما المشاريع السياحية فيشملها القانون رقم 168 والصناعية القانون رقم 21 اضافة الى تراخيص منحت عام 2005 لمشاريع نفطية ولتأسيس جامعات ومصارف خاصة حققت أرقامًا استثمارية عالية.

واحتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى بين الدول العربية على صعيد الاستثمار تلتها السعودية بينما جاءت ألمانيا في المرتبة الاولى بين الدول الأوروبية تلتها تركيا.

ويشكل الاستثمار الأوربي في سورية احد الروافد الهامة التي ترفد المقدرات الوطنية بالتطور والتي تتوجه الخطة الخمسية العاشرة نحو زيادة ادائه في ظل محدودية الموارد المحلية المتاحة ويحتل الاستثمار الأوربي هذه الامة لان الراسمال الاجنبي ونقل التكنولوجيا المتطورة والمهارات الادارية حاجة ملحة تساعد في تطوير البنية التحتية

الانتاجية والخدمية واستكشاف اسواق اجنبية للمنتجات السورية. وقد بين معاون رئيس هيئة الاستثمار محمد سيف الدين ان عدد المشاريع الاستثمارية الاوروبية المشملة بحكام القانون 10 لعام 1991 وتعديلاته خلال الفترة من عام 1991 الى عام 2006 بلغت 30 مشروعاً منها 12 عام 2006 بتكاليف استثمارية وصلت الى 58.795 مليار ليرة وبلغت حصة عام 2006 منها 38.493 مليار ليرة.

وقد بلغ عدد الدول الأوروبية المشاركة باستثمارات في سورية عشر دول ويتصدر المستثمرون الالمان قائمة استثمارات الاتحاد الاوربي ب 8 مشاريع في مجالات الصناعة والزراعة والنقل ثم الاتراك فالمستثمرون البريطانيون ب 6 ثم القبارصة ب 3 مشاريع فاسبانيا والنمسا وفرنسا بمتروعين ثم بلجيكا وهولندا وإيطاليا بمترويع واحد فقط.

كما ان الاستثمار الأوربي في المناطق السورية الحرة وان بدت قيمته النقدية ضعيفة بعض الشيء الى انه بدأ يأخذ شكلاً اقتصادياً مهماً في تطور الاقتصاد المحلي وهذا الاستثمار يرتقي بين عام وآخر.

يقول مصدر في المؤسسة العامة للمناطق الحرة ان الاستثمارات الأوربية في المناطق الحرة تظهر من خلال 7 شركات خاصة تمثل ثلاث دول

بيان  
الحاج أحمد طه قنديل يعالج السكري والعقم بالأعشاب الطبيعية

مع كثرة الدعايات والاعلانات عن الطب العربي اصبحنا لا نصدق احداً للاسف الشديد. وفي الاشهر القليلة الماضية كثر المشعوذين والدجالين واصبح المواطن لا يعرف الصح من الخطا. المهم نقول مرة ثانية هنيئاً ونتحمل مسؤولية ما نقول من النباتات والاعشاب الطبية توصلنا بكل صدق وامانة الى علاج السكري ونقول هذا الدواء المؤلف من الاعشاب يفني مصاب السكري عن تناول الحبوب والانسولين واول شيء يستخدم مصاب السكري نصف كمية الحبوب والانسولين التي يستخدمها في العادة مع استخدام العشب العربية وفي الايام الخمسة الاخرى يتوقف عن تناول الانسولين نهائياً وخلال عشرة ايام بإذن الله تعالى لا يتناول او حتى يفكر بالحبوب والانسولين فنحن توصلنا الى العلاج من الاعشاب والفاكهة ودواء السكري موجود وخالي من المواد الكيماوية ومجرب ورخيص الثمن وانشاء الله شفاؤه سريع اما علاج العقم.

فان الحاج أحمد طه قنديل والشهير بأبو أيمن والغني عن التعريف مشهور بعلاجه لجميع حالات العقم لأن في جميع المحافظات السورية والقري عالجت الكثيرين وعندما اقول عالجت اتحمل مسؤولية ما اقول وعدد الذين انجبوا عدد لا يحلم به اي انسان حاول علاج العقم وفي جميع انحاء العالم يوجد لدينا الكثيرين الذين عولجوا وانجبوا بإذن الله سبحانه وتعالى على يد الحاج أحمد قنديل ولدينا الشهود وصور الاطفال واسماء الآباء والبلدان التي تدل على صدق كلامنا.

الاطفال نعمة من الله وزينة الحياة الدنيا والحرمان منهم لا يعوضه اي شيء فسنال الله ان يرزق الجميع ذرية صالحة.

الطب العربي والعلاج بالاعشاب قديم قدم الزمان وللعلاج بالاعشاب تأثير يوقف العلاج بالادوية في كثير من الاحيان وذلك لانه يراعي التوازن الحيوي في جسم الانسان مما يؤدي الى نتائج افضل واسرع. الحاج ابو ايمن (احمد قنديل) قضى عمره في طب الاعشاب حتى اوجد وصفة لعلاج العقم هي الانج حتى الان في علاج هذه المشكلة ويشهد بذلك الالاف ممن جربوا هذه الوصفة وحصلوا على نتائج مبهره والحمد لله.

الحاج أحمد طه قنديل ابو أيمن

سوريا- دمشق- مخيم اليرموك- أول شارع العروبة مقابل جامع ابراهيم الخليل- بجانب فروج ابو عياش  
هاتف 00963116522655- هاتف 00963116522155- فاكس 00963116512576 -

موبايل 00963944941604



## المنتدى الاقتصادي العالمي: الإمارات تتصدر الدول العربية في مجالي "التنافسية" و"السياحية" وتونس في الترتيب الثاني عربيا و34 عالميا



احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً على صعيد التنافسية الاقتصادية ضمن "مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور"، وذلك بحسب "تقرير التنافسية العربية 2007" الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي، تلتها قطر ثانياً والكويت ثالثاً على مستوى الدولة العربية. وحصلت تونس وسلطنة عمان على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، من حيث الاداء الاقتصادي في "مجموعة دول المرحلة المتوسطة من التطور"، في حين أحرزت مصر المرتبة الأولى في مجموعة "دول المرحلة الدنيا من التطور".

ويشمل تقرير التنافسية العربية الجديد 13 دولة عربية، هي الجزائر والبحرين ومصر والاردن، والكويت، وموريتانيا، والمغرب وتونس، وقطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة إضافة إلى ليبيا وسوريا وسلطنة عمان التي يتم تقييمها للمرة الأولى. وتم تصنيف الدول في ثلاث مجموعات حسب درجة التطور، مما يتيح تقييم الاداء الاقتصادي مقارنة بدول أخرى في أنحاء أخرى من العالم.

كما احتلت دولة الإمارات الترتيب الأول عالمياً في مجال الترويج السياحي، وظهر التقرير أن الدولة تتمتع بإدارك ووعي كبيرين بقيمة صناعة السياحة على المستويين الرسمي والشعبي حيث تبوات الإمارات المركز الثالث عالمياً على هذا الصعيد، بينما حلت في المركز الثامن عالمياً من ناحية البنية الأساسية القوية الداعمة للسياحة خاصة على صعيد النقل والمواصلات.

في الوقت نفسه، أوضح تقرير "مؤشر جاهزية الشبكة" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2006/2007، أن دولة الإمارات تأتي في المرتبة الأولى عربياً بينما احتلت المرتبة التاسعة والعشرين على مستوى العالم، حيث يعتبر المؤشر من المقاييس المعيارية التي تقيم قدرات الدول في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ورصد نقاط الضعف والقوة فيها، ومن ثم تقييم التقدم المحرز في هذا المجال.

ويرصد المؤشر مدى جاهزية الدول المتضمنة للانخراط في المجتمع الشبكي والاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات وذلك على ثلاثة أبعاد أساسية هي: المناخ الاقتصادي العام، والبيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات، إضافة إلى مدى استعداد الحكومة والمؤسسات الخاصة والأفراد للتعامل مع تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها استفادة عملية فعالة.

وفي تعليق له على التقدير الدولي لجهود دولة الإمارات في مجالات التطوير المختلفة، قال محمد القرقاوي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء: "في مطلع شهر نيسان احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في العالم العربي ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2006 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وفي منتصف الشهر عينه تصدرت دولتنا المعطاءة المرتبة الأولى في مجال التنافسية في العالم العربي، ضمن مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور، وذلك بحسب "تقرير التنافسية العربية 2007" الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي في الدوحة واليوم ها نحن نحقق إنجازين جديدين يدفعنا

إلى التطلع لاحتلال مراتب مماثلة في كافة المجالات". وقال المؤسس والرئيس التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي كلاوس شواب: "يقف العالم العربي اليوم على مفترق طرق حرج. فعلى الرغم من أن اقتصادات المنطقة تتمتع حالياً ببيئة جيوية توفر فرصاً استثمارية هائلة، إلا أن أحداً لا يشك في أن تحسين القدرة التنافسية الوطنية وتعزيز التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي، أمر في غاية الأهمية من أجل المحافظة على النمو التي تشهد المنطقة".

وقال مدير إدارة الشرق الأوسط بالمنتدى الاقتصادي العالمي شريف الديواني: "يسلط التقرير الضوء على أهمية إجراء تغيير حقيقي في طريقة التفكير السائدة من أجل الاستفادة من إمكانيات المنطقة بالشكل الأفضل، ولكي تصبح راسخة ومحركاً أساسياً لإطلاق العنان للاقتصادات العربية، فإن استراتيجية الاستثمار الجريء والطموح تحتاج إلى مجتمعات تحمي حرية التفكير والتعبير والنقد البناء. ولا شك في أن وتيرة إصلاح التعليم وأسلوب تطبيقه يلعبان دوراً حاسماً في ترسيخ قيادة الأعمال وتنمية المشاريع الاستثمارية الطموحة في المنطقة العربية، ويعتمد إثراء الاقتصادات العربية بصفة أساسية على إصلاح قطاع التعليم".

وقالت كبيرة الخبراء الاقتصاديين في "المنتدى الاقتصادي العالمي" والمشاركة في إعداد "تقرير التنافسية العربية 2007" مارجرتا دزينيك مانوز: "تشير هذه التصنيفات إلى تباين الاقتصادات العربية واختلافها من حيث القدرة التنافسية. وإذا ما أمعنا النظر في النتائج، نجد أن العديد من التحديات لا يزال بحاجة إلى المعالجة على الرغم من أن معظم الدول حققت تقدماً كبيراً مقارنة بالأوضاع السابقة. ولعل أبرز نقاط الضعف تكمن في مجال التعليم وانخفاض كفاءة أسواق السلع، وكذلك أسواق العمل، بالإضافة إلى ضعف القدرة الإبداعية بالنسبة للاقتصادات الأكثر تطوراً".

ويعكس "تقرير التنافسية العربية 2007" تطوراً في منهجية تقييم تنافسية الاقتصادات التي تعتمد على مؤشر التنافسية العالمية. ويوفر هذا المؤشر

الذي طوره البروفيسور زيفير سالو-أي مارتن من جامعة كولومبيا لصالح المنتدى الاقتصادي العالمي، أداة ممتازة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية.

وتتمت عملية التصنيف بناء على مجموعة من البيانات الرسمية التي تصدرها الحكومات ونتائج "استطلاع آراء المديرين التنفيذيين"، الذي أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع العديد من مراكز الأبحاث والمؤسسات الاقتصادية في البلدان التي شملها التقرير، وأخرى في أنحاء مختلفة من العالم. وتم استطلاع رأي أكثر من 11 ألف شخصية قيادية ورجل أعمال في 128 دولة في أنحاء مختلفة من العالم، حول مجموعة واسعة من الجوانب التي تؤثر في المناخ الاستثماري وتلعب دوراً محورياً في النمو الاقتصادي المستدام.

ويتضمن التقرير الجديد عدداً من الدراسات الخارجية حول قضايا مهمة تتعلق بالتنافسية العالمية، إلى جانب الأفكار والرؤى المنبثقة عن أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في ما يخص النمو والتطور. ويشتمل التقرير على معلومات مفصلة عن الدول العربية الـ 13 التي غطتها الدراسة، ويوفر ملخصاً شاملاً لمرتبة كل منها على مؤشر التصنيفات، إضافة إلى معلومات حول المزايا التي تعزز القدرة التنافسية والعوائق التي تقوض هذه القدرة في كل دولة. ويتضمن التقرير أيضاً قسماً خاصاً بجداول البيانات مع تصنيفات إقليمية تغطي 90 مؤشراً.

### أبرز النتائج التي وردت في التقرير

**دولة الإمارات العربية المتحدة** تأتي في المرتبة 29 كأفضل بلد عربي ضمن مجموعة دول المرحلة المتقدمة من التطور الاقتصادي، والتي تضم 40 اقتصاداً على مستوى العالم. وقد ساهمت الإدارة الاقتصادية الرشيدة في توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وتعزيز كفاءة المؤسسات العامة، وأما القضايا التي تشكل مصدراً للقلق، فتشمل التعليم، وخاصة اللقائات الأولى والثانية، وهو ما يتطلب معالجة عاجلة نظراً إلى أن الافتقار إلى القوة العاملة المؤهلة قد يعرض الجهود الحالية الرامية على تنويع الاقتصاد إلى الخطر.

فضلاً عن أن التعليم الأساسي في الدولة يوازي المستويات العالمية. وتستفيد تونس أيضاً من كفاءة واستقرار المؤسسات العامة، كما أنها تظهر تحسناً على صعيد البنية التحتية للابتكار وتطور بيئة الأعمال. وفي المقابل، فإن البلاد لا تزال تعاني من عجز كبير في الميزانية وارتفاع في الدين العام، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية بشكل عام وانخفاض مستوى تطور أسواق المال، مما يحرم البلاد الاستفادة بالشكل الأمثل من المزايا التي تنطوي عليها الاقتصادات الأعلى تنافسية.

**عمان** تعد ثاني أفضل بلد عربي ضمن مجموعة دول المرحلة المتوسطة من التطور الاقتصادي، إذ تأتي في المرتبة الثامنة. ومما يسهم في هذه النتائج المميزة، النتائج الجيدة على مؤشرات الاقتصاد الكلي وتطور مؤسسات الدولة وكفاءة أسواق العمل. وأما العوامل التي تضعف الموقع التنافسي للسلطنة، فهي انخفاض مستويات التعليم والجهوية التقنية وضعف تطور بيئة الأعمال وكذلك القدرة على الابتكار.

**الاردن** تأتي في المرتبة 13 بين دول المرحلة المتوسطة من التطور. ويرتبط الاداء القوي للبلاد بشفافية المؤسسات الحكومية والقوانين الحافزة لقطاع الأعمال والتي يسهم تطبيقها. يضاف إلى ذلك، أن الاقتصاد الأردني منفتح جيداً على التجارة الخارجية والمشاركة الأجنبية. ومع ذلك، تظل بيئة الاقتصاد الكلي هشة وأسواق العمل مقيدة إلى حد بعيد والتقنيات الحديثة غير مستخدمة من قبل المستهلكين وقطاع الأعمال.

**الكويت** تحتل المرتبة 37 ضمن الاقتصادات الأربعين المؤهلة لهذه المجموعة. وقد تحسنت بيئة الاقتصاد الكلي بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تأتي البلاد في المرتبة الأولى ضمن المجموعة على هذا المؤشر. وتتمتع الكويت أيضاً ببنية تحتية جيدة جداً للخدمات العالية. وفي الوقت ذاته، سوف تعود التصنيفات التي تشهدتها مؤسسات التعليم العالي في البلاد، وكذلك تعزيز القدرة على الابتكار، بفائدة كبرى على قطاع الأعمال. وتبين أن انتشار البيروقراطية والطبيعة المنغلقة نسبياً للاقتصاد يشكلان نقطتي ضعف على صعيد التنافسية- حيث يجد رواد الأعمال صعوبة في بدأ نشاط تجاري جديد، كما أن البلاد تحرم نفسها من مزايا المنافسة الشديدة التي تشهدتها أسواق السلع والخدمات.

**البحرين** تأتي في المرتبة 39 بين دول المجموعة الأربعين وتظهر عدداً من نقاط القوة والضعف. وفي حين تشمل النقاط الإيجابية أداء متميزاً على مؤشرات الصحة والتعليم الأساسي، إلا أنه لا يزال باستطاعة المدارس أن تعزز مستوى تأهيل الخريجين لدخول سوق العمل من خلال القطاع الخاص وإرساء أسس متينة للابتكار. ويمكن تحقيق مستوى أعلى من التنافسية من خلال الاستفادة من القدرات التقنية العالية للبلاد وأسواقها المالية المتقدمة.

**تونس** تتبوا المرتبة الثالثة كأفضل اقتصاد عربي بين دول المرحلة المتوسطة من التطور، والتي تضم بدورها 40 اقتصاداً أيضاً. وتستند النتائج الجيدة التي حققتها تونس إلى قوتها في مجال التعليم، حيث تصنف جودة التعليم فيها بمستوى جيد جداً، بلداً تشملها هذه المجموعة. وتساعد

البنية التحتية العمرانية المتطورة إلى حد بعيد في دعم الاقتصاد، كما أن تقدماً جيداً تحقق على صعيد التعليم الأساسي. ولكن، لا بد من التغلب على عدد من التحديات الأساسية إذا ما أرادت البلاد الاستخدام الأمثل لقدراتها التنافسية الكامنة وتعزيز النمو وإيجاد فرص العمل المطلوبة بشكل عاجل. وتشمل هذه التحديات عجز الميزانية المتزايد وغياب المرونة في أسواق العمل وانقراض الأسواق المالية إلى الأدوات اللازمة لتحويل الموارد المالية إلى استثمارات. يضاف إلى ذلك، أن الطاقات الكامنة لأحدث التقنيات لا تزال غير مستثمرة بالشكل الأمثل.

**المغرب** تحتل المركز السابع بين دول المرحلة الدنيا من التطور الـ 48. وتشمل نقاط القوة التي تتميز بها البلاد جودة البنية التحتية والقوة النسبية للمؤسسات العامة. وعلى الرغم من أن معدلات انتشار التقنيات الأكثر تطوراً لا تزال عند مستويات متدنية، إلا أن الشركات تسعى بشكل حثيث إلى استيعاب التقنيات من الخارج. ومع أن الشركات المحلية محمية من المنافسة العالمية، إلا أن الحواجز الإدارية التي تعيق تأسيس الشركات الجديدة تراجمت بشكل كبير. وأخيراً وليس آخراً، فإن وجود تنوع اقتصادي لن تتكامل بالإنجاح ما لم يتم تسهيل الحصول على التمويل وتطوير الموارد البشرية.

**سوريا** تأتي في المرتبة 12 بين اقتصادات المرحلة الدنيا من التطور، خاصة وأن انطلاقها على طريق الإصلاح الاقتصادي وإن يات إلا مؤخراً. وتشمل نقاط القوة التي تميز البلاد المستويات المنخفضة نسبياً للفساد وكفاءة مرافق البنية التحتية، باستثناء المطارات والموانئ. وقد تحقق تحسن ملحوظ أيضاً على صعيد الصحة والتعليم الأساسي. ولكن نتائج سوريا تظل أدنى من غيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل ارتفاع عجز الميزانية وحجم الدين العام. وسوف يتعين على أي برنامج مستقبلي للإصلاحات أن يأخذ في الاعتبار تحرير التجارة الخارجية وأسواق العمل، وتسجيل حصول الشركات على التمويل وتشجيع استخدام أحدث التقنيات.

**موريتانيا** الدولة صاحبة أدنى دخل للفرد في العالم العربي وتأتي في المرتبة 38 من أصل 48 دولة في قائمة دول المرحلة الدنيا من التطور. وسوف يساهم الاكتشاف الأخير لحقول النفط البحرية في تحقيق نمو قوي خلال السنوات القليلة المقبلة وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار في الإصلاحات الحافزة للتنافسية. وتعاني موريتانيا من تقييم ضعيف على جميع محاور المؤشر الرئيسي تقريباً. ومن الجوانب المضيئة التي يجدر ذكرها، أن المؤسسات العامة تحظى بتقييم لا بأس به من حيث الاداء قياساً بمستوى التطور المتدني للبلاد في ظل نظام مستقل متساهل وقوانين حكومية مستقرة. وتأتي أسواق العمل المرنة لتكتمل هذه الصورة الإيجابية. وسوف يتعين على الحكومة المنتخبة حديثاً التركيز على إيجاد بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وتحديث البنية التحتية والتعليم والصحة. وزيادة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل جديدة، يجب على أي برنامج إصلاح مستقبلي أن يتضمن قدراً كبيراً من التحرير للتجارة الخارجية.

## استثمار 16 مليار دولار في القطاع الفندقي بالمنطقة خلال السنوات الأربع المقبلة ومشاريع للطاقة في الخليج كلفتها 365 مليار دولار

الطاقة، مستفيدة من ثروتها البترولية وعائداتها، جعلت المقاولين يتطلعون إلى فرص للاستثمار فيها.

### زيادة الكلفة

ورأى أن الزيادة في كلفة المشاريع "باتت القضية الرئيسية، ويبدو أصحاب المشاريع غير المنجرة قلقاً حيالها". وأوضح المدير المالي المساعد في شركة "شيفرون فيليبس" السعودية علوي الشرفا، الذي تطور شركته مشروعاً بـ 4.3 مليار دولار في مدينة جبيل وتشغله، أن "الصعوبة في تأمين اليد العاملة والاليات الضخمة والسلع والأدوات الضرورية للإنتاج، عوامل تؤدي إلى رفع كلفة المشاريع قيد التنفيذ".

من المشاريع وعددها إلى "الطلب الاجمالي المتزايد فضلاً عن الزيادة المستمرة في الاستهلاك المنزلي".

ولفت التقرير إلى أن في المملكة العربية السعودية 93 مشروعاً قيد العمل في قطاع النفط وتكريره والغاز والصناعات البترولية، باستثمار 129 مليار دولار، من بينها مشروع مصفاة "راس تنورة" التابع لشركة "رامكو السعودية" وتصل كلفته مع مشروع الصناعات الكيماوية إلى 16 مليار دولار، إضافة إلى مشروع نطف "خريس" وكلفته 12 مليار والمشروعان في مراحل مختلفة من الإنتاج والتطوير.

وأوضح التقرير أن دول الخليج "أطلقت مشاريع ضخمة في قطاع

تمر فيها بلغت 25 مليار دولار". وتوقع أن تحقق حركة السفر عبر مطارات المنطقة "نموً نسبته 6.9 في المئة سنوياً حتى عام 2010".

ونمت صناعة السياحة في الشرق الأوسط حسب ما أعلنت منظمة التجارة العالمية "بمتوسط سنوي نسبته 10.2 في المئة خلال العقد الماضي مقابل 7.3 في المئة كمتوسط عالمي.

من ناحية أخرى يتوقع أن ينجز أكثر من 300 مشروع في مجال الطاقة في منطقة الخليج في السنوات الأربع المقبلة، تبلغ كلفتها 365 مليار دولار. وأشار إلى "نحو 238 مشروعاً تركز على قطاع البترول والغاز تصل كلفتها إلى 309 مليارات دولار". وعزا هذا الحجم

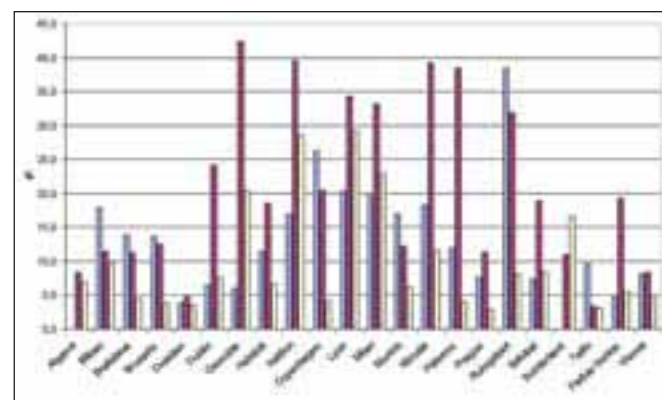
على لبنان".

### استثمار 2006

وتناول التقرير احصاءات اصدرتها منظمة الامم المتحدة للتنمية والتجارة "أونكتاد" تشير إلى أن المنطقة استقطبت استثمارات عامة "بلغت 43.3 مليار دولار عام 2006 مقابل 33 ملياراً فقط عام 2005". وأكد أن زيادة السيولة واستمرار ارتفاع أسعار النفط "زاد اهتمام المستثمرين العالميين بالاستثمار في القطاعات الخدمية في المنطقة، خصوصاً في السياحة والفنادق". كما لفت إلى أن استثمارات المنطقة في توسيع مطاراتها "لتنتمكن من استيعاب الطفرة السياحية التي



## مؤشرات ... مؤشرات



## 244 مليار دولار

احتياطي سيول من النقد الأجنبي خلال شهر نيسان، وأعلن البنك المركزي الكوري الجنوبي ان احتياطي البلاد من النقد الاجنبي ارتفع بمقدار 3.34 مليارات دولار في نيسان مقارنة بشهر آذار.

## 16 مليار دولار

تعترز شركة "داماك" العقارية الاماراتية استثمارها في مشروع سياحي عملاق في مصر، والمشروع كناية عن منتجعات سياحية وترفيهية في منطقة

## خليج جامشا على البحر الأحمر.

## 21 في المئة

زاد احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة منذ بداية العام 2007، وأعلن البنك المركزي الروسي أن الاحتياطي زاد خلال نيسان 6 في المئة ليصل الى 369 مليار دولار أميركي.

## 27.1 مليار دولار

احتياطات مصر من النقد الاجنبي في نهاية نيسان الماضي، وذلك ارتفاعاً من 26.31 ملياراً في آذار، وبحسب البنك المركزي بلغ الاحتياطيات 22.79 مليار

## دولار في نيسان العام الماضي.

## 33 مليار دولار

عرضتها شركة "الكوا" الاميركية للالومنيوم لثراء شركة "الكان الكندية"، وتسمى "الكوا" أكبر منتج للالومنيوم في العالم للاستحواد على منافستها الكندية "الكان".

## 3 ملايين سعودي

أو أكثر اكتتبوا خلال الايام الماضية في شركة "كيان السعودية" بنحو 20 مليار ريال. وغطى الاكتتاب الذي انتهى الاثنين من مرتين الى ثلاث مرات

## الاكتتاب.

## 17.6 مليار دولار

عرضتها شركة طومسون كورب للنشر الالكتروني لثراء مجموعة رويترز العالمية للابناء والمعلومات المالية. وارتفع سهم رويترز بنسبة سبعة في المئة في التعاملات المبكرة امس.

## 14.6 مليار دولار

ايرادات شركات الاتصالات السعودية بحلول عام 2010، وتوقع وزير الاتصالات السعودي محمد ملا ان ترتفع ايرادات الشركات بنسبة 38% عام 2010.

## الاتحاد الأوروبي: 12 مليار يورو لتمويل سياسة الجوار من عام 2007 الى 2013

في مجال سياسة الامن الخارجي. اما المجال الثاني الذي تطله فهو الالتزام بالعمل على تقريب دول الجوار من الاتحاد الاوروبي.

## التمويل

اعتباراً من عام 2007 فإن المزيد من الاموال سوف تكون متوفرة لدعم العلاقات مع دول الجوار وروسيا. وللفترة الممتدة ما بين الاعوام 2007 و2013 سوف يكون هناك 12 مليار يورو من قبل الاتحاد الاوروبي من اجل بناء هذه العلاقات. وهذا ما يمثل زيادة مقدارها 32%.

نتيجة المباحثات والمفاوضات التي جرت ما بين الاتحاد الاوروبي وهيئات تقرر تقسيم الدعم وتبنت "برنامج دوله" يغطي الدولة والاقليم وبرنامج ما بين الحدود ليغطي الفترة ما بين 2007 و2010.

هذا البرنامج سوف يركز على برامج الدولة ودعم الشريك على تطبيق سياسته الخاصة، والحكم، وبرنامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. المبلغ المرصود لهذه الفترة، ما بين الاعوام 2007 و2010، هو 5.6 مليار يورو سوف يخصص منه ما نسبته 73% لدعم الشركاء على تطبيق

الاولويات التي تتوافق مع تقريب دول الجوار من الاتحاد من خلال إتفاقيات خطط العمل (Action Plans) التي تغطي عدد من المسائل منها الحوار السياسي و الإصلاح، التجارة ومدى تحضيرات الشركاء للحصول على حصة من السوق الاوروبي الداخلي، العدالة، الطاقة، النقل، الابحاث، السياسات الاجتماعية والتواصل الانساني، وتبني هذه العلاقة مع دول الجوار على مبدأ الالتزام المتبادل على القيم المشتركة. لا تقف الامور عند هذا الحد بل يمكن اضافة منفتحين يحق لدول الجوار الاستفادة منهما هما المساعدة التقنية والتوأمة.

كون دول الجوار تضم مجموعة دول البحر الابيض المتوسط فإن تطبيق "الشراكة الاستراتيجية" لدول البحر



الجوار" بمشاركة دول الجوار من حيث فوائد توسيع الاتحاد في عام 2004 ومن ضمن هذه الفوائد تمتين الاستقرار، والامن للجميع، احترام حقوق الانسان، ومن ضمنه حقوق الاقليات، نشر علاقات جوار جيدة، ومبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة، محاربة الارهاب والحد من نمو اسلحة الدمار الشامل، الالتزام بمبادئ القانون الدولي والعمل على ايجاد حلول سلمية للنزاعات، والحد من غسل الاموال والهجرة.

كما ان سياسة الجوار صممت على اساس عرض فرصة لدول الجوار للمشاركة في مختلف نشاطات الاتحاد من خلال المزيد من التعاون ان كان على المستوى السياسي او الاقتصادي او الامني او الثقافي. والمنهجية المقترحة لتطبيق هذه الجهود مع دول الجوار هي تحديد

تعمل الدول على تطوير سياساتها الخارجية انطلاقاً من ثوابتها الايديولوجية التي على اساسها قامت واصبحت كيانات مستقلة بكل ما يمكن لهذه الكلمة ان تحمل من معنى. لكن هذا لا يعني ان لا يتبدل في السياسات الخارجية بل هناك نوعاً من الليونة المعتمدة على المستوى العملي حيث ان الاحداث دائمة التبدل ما يؤدي الى وجوب التعامل مع الحدث وفقاً لمعطياته ولطبيعة تطوره التي توجب على السياسة الخارجية التعامل مع هذا الحدث وفقاً لمعطياته ومستلزمات التعامل معه وهذا ما يستلزم الفصل، على المستوى النظري فقط بنية تسهيل القراءة، ما بين "البنية" و"الظرفية" حيث "الظرفية" هي طريقة التعامل، اي بمعنى "الحراك"، مع الحدث التي يمكنها ان تأخذ اشكالا متعددة من التعبير من دون الابتعاد عن "البنية"، والمقصود هنا البنية الايديولوجية، في سبيل الوصول الى الهدف "الايديولوجي" المنشود.

هذا على صعيد التعامل مع الخارج، فكيف الحال اذا كان هناك نوعاً من التغيير على المستوى الداخلي؟

لقد دخل "الاتحاد الاوروبي"، كما يبدو، مرحلة تاريخية جديدة بانتقاله من مرحلة الدول، بمفهوم الدولة-الامة، الى مفهوم الاتحاد، والذي يمكن ان يؤدي بصيرورته التاريخية الى مفهوم "ما بعد الدولة" المترافق مع مفهوم "ما بعد الحداثة".

لن نفوض الان في مدى امكانية قراءة هذا الحدث بصيرورته التاريخية بل سوف نحاول قراءة احد ترجماته في السياسة الخارجية، وتحديداً ترجمته الاقتصادية، مع العلم ان المبدأ الاقتصادي لم يتبدل بالجوهري بل ما حدث هو تطوير المبدأ الاساسي من مرحلة "الليبرالية" الى مرحلة النيو-ليبرالية".

وايضاً هنا لن نذهب في مدى جدلية العلاقة ما بين البنى الاقتصادية والسياسية. يسير الاتحاد الاوروبي نحو "التوحد" وهذا ما ادى الى تبدل جغرافي على طبيعة حدوده الخارجية وبالتالي ان يكون اكثر قرباً للعديد من "جيرانه"، بمعنى القرب الجغرافي من التي كانت بعيدة عنه نوعاً ما قبل البدء بمسيرة التوحد، هذه الظروف خلقت فرصاً وتحديات جديدة لهذا الاتحاد خاصة بعد ان اصبح الاتحاد الاوروبي، نوعاً ما، يتحدث عن قضايا السياسات الخارجية بلغة واحدة مع الابقاء على نوع من الاستقلالية لدول الاعضاء. وحالياً هناك نوعاً من "البلات فورم" (platform) ببرنامج مشترك اما المفاوضات على المستوى الدولي فالاتحاد الاوروبي يتمثل على انه كتلة واحدة.

استجابة لهذه التغيرات والتغيرات انشأت من قبل الاتحاد الاوروبي سياسة دول الجوار استجابة لهذا الوضع الجديد التي تدعم، من جهة اخرى، جهود الاتحاد لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للامن الاوروبي.

**سياسة دول الجوار**  
في شهر آذار من عام 2003 قدمت هيئة الاتحاد الاوروبي "أوروبا الواسع- الجوار: اطار جديد للعلاقات مع الجيران الشرقيين والجنوبيين"، وفي شهر تموز من العام عينه رجب مجلس الاتحاد بهذه الورقة معتبراً اياها قاعدة جيدة لتطوير سياسات جديدة نحو هذه البلاد ومحددة بالوقت عينه الاهداف والمبادئ.

ويمكن تلخيص أهداف "سياسة

## Beirut Golden Plaza

حرف نوم لراحتك النامة

مع أقمع وأجمل الفاعات في لبنان لإقامة الأعراس والمناسبات السعيدة

أحد أكبر وأهم النوادي الرياضية للرجال والنساء

تراث الأديرة بحرف أجمل السعرات اللينة من ساشات عملاقة ومأكولات فاخرة

مركز كالمحار ومشاريع البناء والاعمال الهندسية

تلفون: 01/450861 - 01/450860 - 01/450859 - 02/215401

ادوات سياسة دول الجوار والشركاء (2007-2010)	
برامج لعدة دول	مليون يورو
برنامج ما بين الاقاليم	260.8
برنامج اقليمي - الجنوب	343.3
برنامج اقليمي - الشرق	223.5
المجموع	827.6
برامج دول	
الجزائر	220
ارمنيا	98.4
أذربيجان	92
بيلاروسيا	20
مصر	558
جورجيا	120.4
اسرائيل	8
الاردن	265
لبنان	187
ليبيا	8
مالدوفيا	209.7
المغرب	654
السلطة الفلسطينية	632
سوريا	130
تونس	300
اوكرانيا	494
روسيا الفدرالية	120
المجموع	4,116.50
برامج التعاون ما بين الحدود	277.1
تسهيلات الحكم وتمويل استثمار الجوار	400
المجموع الكلي (العام)	5,621.20



## Winograd: We Impose the Primary Responsibility for the Failures on the Prime Minister, the Minister of Defense and the Chief of Staff



On Monday, April 30, the Inquiry Commission into the military campaign held in Lebanon in summer 2006, headed by former Justice Dr. Eliyahu Winograd, submitted to the Prime Minister and Minister of Defense an interim report relating to the time from the IDF's exit from Lebanon to the soldiers' abduction on July 12, 2006 and to the time between July 12 and July 17, when the decision to move into war was taken.

Here is part of it:

- On September 17th 2006, the Government of Israel decided, under section 8A of Basic Law: The Government 2001, to appoint a governmental commission of examination "To look into the preparation and conduct of the political and the security levels concerning all the dimensions of the Northern Campaign which started on July 12th 2006". Today we have submitted to the Prime Minister and the Minister of Defense the classified interim report, and we are now presenting the unclassified report to the public.

- Despite this broad support, we determine that there are very serious failings in these decisions and the way they were made. We impose the primary responsibility for these failures on the Prime Minister, the minister of defense and the (outgoing) Chief of Staff. All three made a decisive personal contribution to these decisions and the way in which they were made. However, there are many others who share responsibility for the mistakes we found in these decisions and for their background conditions.

- Let us start with the Prime Minister.

a. The Prime Minister bears supreme and comprehensive responsibility for the decisions of 'his' government and the operations of the army. His responsibility for the failures in the initial decisions concerning the war stem from both his position and from his behavior, as he initiated and led the decisions which were taken. b. The Prime Minister made up his mind hastily, despite the fact that no detailed military plan was submitted to him and without asking for one. Also, his decision was made without close study of the complex features of the Lebanon front and of the military, political and diplomatic options available to Israel. He made his decision

without systematic consultation with others, especially outside the IDF, despite not having experience in external-political and military affairs. In addition, he did not adequately consider political and professional reservations presented to him before the fateful decisions of July 12th. c. The Prime Minister is responsible for the fact that the goals of the campaign were not set out clearly and carefully, and that there was no serious discussion of the relationships between these goals and the authorized modes of military action. He made a personal contribution to the fact that the declared goals were over-ambitious and not feasible. d. The Prime Minister did not adapt his plans once it became clear that the assumptions and expectations of Israel's actions were not realistic and were not materializing. e. All of these add up to a serious failure in exercising judgment, responsibility and prudence.

- The Minister of Defense is the minister responsible for overseeing the IDF, and he is a senior member in the group of leaders in charge of political-military affairs. a. The Minister of Defense did not have knowledge or experience in military, political or governmental matters. He also did not have good knowledge of the basic principles of using military force to achieve political goals. b. Despite these serious gaps, he made his decisions during this period without systemic consultations with experienced political and professional experts, including outside the security establishment. In addition, he did not give adequate weight to reservations expressed in the meetings he attended. c. The Minister of Defense did not act within a strategic conception of the systems he oversaw. He did not ask for the IDF's operational plans and did not examine them; he did not check the preparedness and fitness of IDF; and did not examine the fit between the goals set and the modes of action presented and authorized for achieving them. His influence on the decisions made was mainly pointillist and operational. He did not put on the table - and did not demand presentation - of serious strategic options for discussion with the Prime Minister and the IDF. d. The Minister of Defense did not develop an independent assessment of the implications of the complexity

of the front for Israel's proper response, the goals of the campaign, and the relations between military and diplomatic moves within it. His lack of experience and knowledge prevented him from challenging in a competent way both the IDF, over which he was in charge, and the Prime Minister. e. In all these ways, the Minister of Defense failed in fulfilling his functions. Therefore, his serving as Minister of Defense during the war impaired Israel's ability to respond well to its challenges.

- The Chief of Staff (COS) is the supreme commander of the IDF, and the main source of information concerning the army, its plans, abilities and recommendations presented to the political echelon. Furthermore, the COS's personal involvement with decision making within the army and in coordination with the political echelon were dominant. a. The army and the COS were not prepared for the event of the abduction despite recurring alerts. When the abduction happened, he responded impulsively. He did not alert the political leaders to the complexity of the situation, and did not present information, assessments and plans that were available in the IDF at various levels of planning and approval and which would have enabled a better response to the challenges. b. Among other things, the COS did not alert the political echelon to the serious shortcomings in the preparedness and the fitness of the armed forces for an extensive ground operation, if that became necessary. In addition, he did not clarify that the military assessments and analyses of the arena were that a military strike against Hezbollah will with a high probability make such a move necessary. c. The COS's responsibility is aggravated by the fact that he knew well that both the Prime Minister and the Minister of Defense lacked adequate knowledge and experience in these matters, and by the fact that he had led them to believe that the IDF was ready and prepared and had operational plans fitting the situation. d. The COS did not provide adequate responses to serious reservation about his recommendations raised by ministers and others during the first days of the campaign, and he did not present to the political leaders the internal debates within the IDF concerning the fit between

the stated goals and the authorized modes of actions. e. In all these the Chief of Staff failed in his duties as commander in chief of the army and as a critical part of the political-military leadership, and exhibited flaws in professionalism, responsibility and judgment.

- Concomitantly we determine that the failures listed here, and in the outcomes of the war, had many other partners. a. The complexity of the Lebanon scene is basically outside Israel's control. b. The ability of Hezbollah to sit 'on the border', its ability to dictate the moment of escalation, and the growth of its military abilities and missile arsenal increased significantly as a result of Israel's unilateral withdrawal in May 2000 (which was not followed, as had been hoped, by The Lebanese Army deploying on the border with Israel. c. The shortcomings in the preparedness and the training of the army, its operational doctrine, and various flaws in its organizational culture and structure, were all the responsibility of the military commanders and political leaders in charge years before the present Prime Minister, Minister of Defense and Chief of Staff took office. d. On the political-security strategic level, the lack of preparedness was also caused by the failure to update and fully articulate Israel's security strategy doctrine, in the fullest sense of that term, so that it could not serve as a basis for coping comprehensively will all the challenges facing Israel. Responsibility for this lack of an updates national security strategy lies with Israel's governments over the years. This omission made it difficult to devise an immediate proper response to the abduction, because it led to stressing an immediate and sharp military strike. If the response had been derived from a more comprehensive security strategy, it would have been easier to take into account Israel's overall balance of strengths and vulnerabilities, including the preparedness of the civil population. e. Another factor which largely contributed to the failures is the weakness of the high staff work available to the political leadership. This weakness existed under all previous Prime Ministers and this continuing failure is the responsibility of these PMs and their cabinets. The current po-

litical leadership did not act in a way that could compensate for this lack, and did not rely sufficiently on other bodies within and outside the security system that could have helped it. f. Israel's government in its plenum failed in its political function of taking full responsibility for its decisions. It did not explore and seek adequate response for various reservations that were raised, and authorized an immediate military strike that was not thought-through and suffered from over-reliance on the judgment of the primary decision-makers. g. Members of the IDF's general staff who were familiar with the assessments and intelligence concerning the Lebanon front, and the serious deficiencies in preparedness and training, did not insist that these should be considered within the army, and did not alert the political leaders concerning the flaws in the decisions and the way they were made.

- As a result of our investigation, we make a number of structural and institutional recommendations, which require urgent attention: a. The improvement of the quality of discussions and decision making within the government through strengthening and deepening staff work; strict enforcement of the prohibition of leaks; improving the knowledge base of all members of the government on core issues of Israel's challenges, and orderly procedures for presentation of issues for discussion and resolution. b. Full incorporation of the Ministry of Foreign Affairs in security decisions with political and diplomatic aspects. c. Substantial improvement in the functioning of the National Security Council, the establishment of a national assessment team, and creating a center for crises management in the Prime Minister's Office.

- We regard it is of great importance to make findings, reach conclusions and present recommendations on the other critical issues which emerged in this war. We will cover them in the final report, which we strive to conclude soon. These subjects include, among others, the direction of the war was led and its management by the political echelon; the conduct of the military campaign by the army; the civil-military relationship in the war; taking care of Israel's civilian population under missile attack; the diplo-

matic negotiations by the Prime Minister's office and the Ministry of Foreign Affairs; censorship, the media and secrecy; the effectiveness of Israel's media campaign; and the discussion of various social and political processes which are essential for a comprehensive analysis of the events of the war and their significance.

- Let us add a few final comments: It took the government till March 2007 to name the events of the summer of 2006 'The Second Lebanon War'. After 25 years without a war, Israel experienced a war of a different kind. The war thus brought back to center stage some critical questions that parts of Israeli society preferred to avoid.

- The IDF was not ready for this war. Among the many reasons for this we can mention a few: Some of the political and military elites in Israel have reached the conclusion that Israel is beyond the era of wars. It had enough military might and superiority to deter others from declaring war against her; these would also be sufficient to send a painful reminder to anyone who seemed to be undeterred; since Israel did not intend to initiate a war, the conclusion was that the main challenge facing the land forces would be low intensity asymmetrical conflicts.

- Given these assumptions, the IDF did not need to be prepared for 'real' war. There was also no urgent need to update in a systematic and sophisticated way Israel's overall security strategy and to consider how to mobilize and combine all its resources and sources of strength - political, economic, social, military, spiritual, cultural and scientific - to address the totality of the challenges it faces.

- We believe that - beyond the important need to examine the failures of conducting the war and the preparation for it, beyond the need to identify the weaknesses (and strengths) in the decisions made in the war - these are the main questions raised by the Second Lebanon war. These are questions that go far beyond the mandate of this or that commission of inquiry; they are the questions that stand at the center of our existence here as a Jewish and democratic state. It would be a grave mistake to concentrate only on the flaws revealed in the war and not to address these basic issues.



## لبنان يوقع مع الصندوق الكويتي اتفاقية تمويل بناء 14 مدرسة و20 مليون دولار من البنك الدولي لقطاعي الكهرباء والمياه



الصندوق الى تلبية طلب لبنان وقدم قرضا اضافيا قيمته 25.5 مليون دولار. ولفت الى أن الصندوق كان قد قام باجراء مماثل بالنسبة لمشروع مياه المتن وجرد عاليه، وهو في صدد تلبية طلب استكمال تمويل مشروع طريق بيروت - دمشق.

### البنك الدولي

وقع وزير المال جهاد ازعو ورئيس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر مع مسؤول البنك الدولي في الشرق الاوسط جو سابا في السراي اتفاقين في مجال الطاقة الكهربائية والمائية بقيمة عشرين مليون دولار هي جزء من المهمة العاجلة التي كان البنك الدولي قد منحها الى لبنان خلال حرب تموز الفائت.

ثم تحدثت عبد الوهاب البدر، فأشار الى أن الصندوق بدأ منذ 4 أعوام تنفيذ المشروع "لاقتناعنا بأهمية التعليم وأهمية المدارس الحديثة"، قدم خلالها الصندوق 50 مليون دولار في هذا الإطار، ولفت الى أن الصندوق يقدم مساهمة مالية جديدة تقارب الـ 25 مليون دولار، لتغطية تكاليف إنجاز 14 مدرسة في بيروت الكبرى، وأكد أن برامج الصندوق متواصلة في لبنان بالاتفاق مع مجلس الانماء والاعمار. بعده، ألقى الجسر كلمة، اشار فيها الى أنه سبق للصندوق أن مول مشروع الابنية التعليمية في بيروت، ونفذ قسما منه بالتنسيق مع وزارة التربية، وبعدها تبين أن المشروع في حاجة الى استكمال، بادر

وقع لبنان ممثلاً برئيس مجلس الإنماء والاعمار نبيل الجسر، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ممثلاً بمديره العام عبد الوهاب أحمد البدر، اتفاقية قرض إضافي قيمته 25.5 مليون دولار، مساهمة إضافية على قرض سابق، قيمته 50 مليون دولار، لدعم خطة النهوض التربوي. حضر حفل التوقيع في مقر المجلس، وزير التربية خالد قباني، ونائباً رئيس المجلس ياسر بري وآلان قرداحي، وأعضاء مجلس الإدارة ومسؤولون في الصندوق. بداية، تحدث الوزير قباني، فلفت الى أن لبنان والكويت يتهايان في قضايا الحربية والديمقراطية، وأوضح أن الكويت دعمت مسيرة الاعمار والنهوض ببناء التحتية.

## بنك عوده يعين عضواً في مجلس ادارة شركة "ماستر كارد" لمنطقة جنوب افريقيا والشرق الاوسط وآسيا



الذي يضم أعضاء آخرين، يمثلون عدداً من المصارف المهمة في العالم العربي، وأفريقيا الجنوبية والهند... وفي هذه المناسبة قالت بدير: "يشكل هذا التعيين اعترافاً بالإنجازات التي حققتها بنك عوده خلال السنتين الاخيرتين في مجال بطاقات الائتمان. هذا بالإضافة الى موقعه في سوق بطاقات الائتمان في لبنان والمنطقة، ليس فقط كأحدى المؤسسات المالية الرائدة، بل كأحد أكثر المصارف ابتكاراً في اصدار بطاقات الائتمان وتقديم الخدمات الالكترونية".

عين بنك عوده ش.م.ل - مجموعة عوده سرادار من قبل شركة ماستر كارد العالمية عضواً في مجلس ادارة الشركة لمنطقة جنوب افريقيا، الشرق الاوسط وآسيا (SAMEA). وتجدر الاشارة الى ان هذا المجلس يشكل احد المجالس الاقليمية الستة لماستر كارد (الولايات المتحدة، واوروپا، وكندا، واميركا اللاتينية، وآسيا-المحيط الهادئ، ومنطقة جنوب افريقيا، الشرق الاوسط وآسيا). وقد تم تعيين رندة بدير، مديرة قسم الصيرفة الالكترونية وتطوير الاعمال، لتمثل بنك عوده في هذا المجلس

## بنك بيروت يقدر ولاء عملائه: 6000 دولار جوائز للراغبين في حملة Disney Land لحاملي بطاقات VISA



تم تسليم الجوائز للراغبين في فروع بنك بيروت التالية: المنصورية، جل الديب الساحة وفوش. وذلك بحضور الراغبين، وممثلين عن دائرة الصيرفة بالتجزئة ودائرة التسويق ومدراء وموظفي الفروع المذكورة اعلاه. وقد توزعت الجوائز على الراغبين على الشكل التالي:

- الجائزة الكبرى: رحلة نهاية اسبوع لشخصين الى ديزني لاند-باريس - قيمتها 5.000 دولار أميركي ربهما جورج خلف.
- الجائزة الثانية: رحلة نهاية اسبوع لشخصين الى اسطنبول -تركيا- قيمتها 650 دولار أميركي ربحتهما باتريسيا يمين.
- الجائزة الثالثة: رحلة نهاية اسبوع لشخصين الى آيا نابا -قبرص- قيمتها 510 دولار أميركي ربحتهما علياء عطوي.

وزع بنك بيروت بالتعاون مع VISA International جوائز قيمة تصل لغاية 6.000 دولار أميركي للراغبين في حملة Disney Land لحاملي بطاقات VISA الدفع والائتمانية. تهدف هذه الحملة الى مكافأة عملاء بنك بيروت لاستعمالهم بطاقات الائتمان والدفع الخاصة بالمصرف. فمن خلال هذه الحملة، يعتبر كل استعمال للبطاقة فرصة للربح.

شارك فرنسبنك ممثلاً بمديره العام نديم القصار في الاجتماع الأخير لمجلس إدارة "ماستر كارد العالمية" الذي عقد في كاسابلانكا، المغرب، وفرنسبنك، هو المصرف اللبناني الأول العضو في المجلس منذ العام 2001 وذلك نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط فرنسبنك بشركة "ماستر كارد العالمية". وقد تم خلال اللقاء مناقشة مواضيع إقليمية متعلقة أبرزها إطلاق البطاقة

## فرنسبنك يشارك في آخر اجتماع لماستر كارد العالمية في المغرب

التي شاركها فرنسبنك حيث كان أول مصرف لبناني وإقليمي يطرحها في السوق المصري عام 2006. وقد فاز فرنسبنك عنها على جائزة الامتياز الذهبية من ماستر كارد العالمية. ومن آخر هذه المبادرات إطلاق فرنسبنك أحدث بطاقته للدفع المسبق "PaynRoll" الموجهة للشركات والمؤسسات، وهذه البطاقة هي سادس

التي شاركها فرنسبنك ممثلاً بمديره العام نديم القصار في الاجتماع الأخير لمجلس إدارة "ماستر كارد العالمية" الذي عقد في كاسابلانكا، المغرب، وفرنسبنك، هو المصرف اللبناني الأول العضو في المجلس منذ العام 2001 وذلك نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط فرنسبنك بشركة "ماستر كارد العالمية". وقد تم خلال اللقاء مناقشة مواضيع إقليمية متعلقة أبرزها إطلاق البطاقة

التي شاركها فرنسبنك ممثلاً بمديره العام نديم القصار في الاجتماع الأخير لمجلس إدارة "ماستر كارد العالمية" الذي عقد في كاسابلانكا، المغرب، وفرنسبنك، هو المصرف اللبناني الأول العضو في المجلس منذ العام 2001 وذلك نظراً للعلاقة الوطيدة التي تربط فرنسبنك بشركة "ماستر كارد العالمية". وقد تم خلال اللقاء مناقشة مواضيع إقليمية متعلقة أبرزها إطلاق البطاقة

## "عهد ووفاء" من الصناعيين إلى جورج إفرام

المؤسسات من الفئات الدنيا غير المضرة بالصحة والبيئة في المناطق السكنية. - اعداد القانون الخاص بمنح التراخيص الصناعية واصداره من خلال شبك موحد لدى وزارة الصناعة وهذا القانون كان بمثابة الحلم لكل صناعي في لبنان.



أحيت جمعية الصناعيين الذكري السنوية الأولى لرحيل الوزير جورج إفرام، في حفل تكريمي، أقيم في قصر "الاونيسكو"، تحت عنوان "عهد ووفاء... جورج إفرام 1934 - 2006"، في حضور النائب نعمه الله ابي نصر ممثلاً رئيس مجلس النواب نبه بري، والمحافظ ناصيف قالوش ممثلاً رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، والرئيسين حسين الحسيني وسليم الحص، وعدد من النواب وممثلي السلك الدبلوماسي، وأعضاء الهيئات الاقتصادية والنقابية والاجتماعية والثقافية وحشد من المهتمين.

والقى نجل الراحل نعمة إفرام كلمة تحدث فيها "عن اجمل واصفى ما توصل اليه جورج إفرام في حياته، وهو باقة من قيمه الانسانية، ومن فلسفته في العمل، حصيلة مسيرة طويلة من الجهاد". وقال: "إن ارث جورج إفرام هو افضل توصية للذين يريدون النجاح لا في حياتهم فحسب، بل إنجاز حياتهم ايضا.

وعرض رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود إنجازات إفرام في وزارة الصناعة، مذكراً بآبائهما:

**Daily Report**

**Weekly Report**

**Foreign Press**

**لقراءة سريعة وعميقة**

**للاحداث السياسية والاقتصادية**

**اشترك في "التقرير اليومي"**

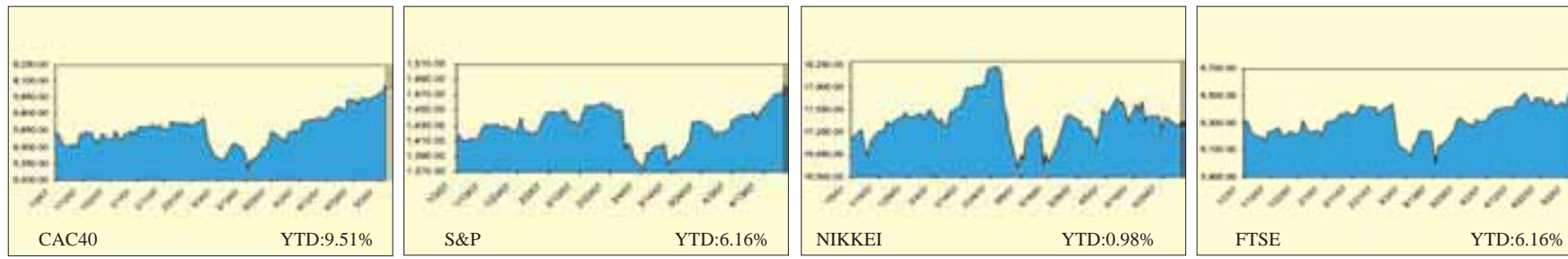
**تقرير اعلامي مفصل يصلك عبر البريد الالكتروني صباح كل يوم**

**مع ملحقات دورية للصحف الاجنبية والمجلات الاسبوعية والشهرية**

هاتف: 009611746444 / 009611746333

<p>جمهورية مصر العربية القاهرة مجدى رياض هاتف: 0020 2 / 7452337 ص.ب: 232 - الهرم</p>	<p>الجمهورية العربية السورية دمشق - المزة - شارع العلم د. صباح هاشم هاتف: 00963 11 / 6621851 فاكس: 00963 11 / 6615694 ص.ب: 60510 سوريا - دمشق</p>	<p>لبنان - الحمراء - شارع منيمة - بناية الشيخ هاتف وفاكس: 00961 1 746333 00961 1 746444 00961 1 743796 ص.ب: 6517/113 الحمرا - بيروت - لبنان</p>	<p>رئيس التحرير - المدير المسؤول <b>حسن مقلد</b> سكرتير التحرير سيلييا مروة</p>	<p><b>الاقتصاد</b></p> <p>www.immarwaiktissad.com e-mail: immar@immarwaiktissad.com info@immarwaiktissad.com</p>
--	---	---	---	--





## أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
<b>Sovereign Debt</b>			
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.91%	100.32
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.84%	99.00
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.74%	102.25
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	6.17%	101.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	8.15%	104.00
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	8.56%	99.50
R. Lebanon 7	Dec-09	8.08%	97.00
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	8.13%	97.00
R. Lebanon 7 7/8	May-11	8.32%	98.00
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	8.40%	96.75
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.46%	100.25
R. Lebanon 7	Apr-14	8.49%	93.75
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.55%	107.75
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.66%	98.50
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.71%	117.000
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.75%	95.50
<b>Private Issues</b>			
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.27%	100.07
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.45%	101.38
Credit Libanais 6 7/8	Sep-08	6.87%	99.50
Audi Investment Bank 10.75	May-10	8.07%	106.50
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.75%	98.63
B. Mediterranee 7 5/8	Dec-12	8.07%	97.00

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	15.51	-3.1%	19.4	1.2	2,557.2
Solidere (B)	15.48	-3.3%	19.3	1.2	403.2
BLC Bank	10.00	0.0%	33.9	8.3	2,113.4
Banque Audi listed	62.50	5.9%	12.4	1.5	519.7
Banque Audi GDR	64.50	15.3%	12.8	1.6	34.5
Bank of Beirut-Listed shares	12.80	0.0%	14.4	2.3	72.7
Bank of Beirut-Pref.Call.Class B	11.50	0.0%	NA	NA	774.8
Bank of Beirut-Pref.Call.Class C	24.90	-0.4%	NA	NA	109.1
Byblos Bank-Listed shares	1.87	3.3%	9.7	1.0	66.4
Byblos Bank-Priority shares	1.90	5.0%	9.9	1.0	1,421.4
Byblos Bank-Pref. Call.-listed	109.10	6.9%	NA	NA	25.0
BEMO Bank -listed	4.15	3.8%	9.4	0.7	445.0
BLOM Bank GDR	70.15	21.7%	8.3	1.3	18.0
BLOM Bank Listed	64.00	7.5%	7.6	1.2	12.6
Rymco	1.00	0.0%	15.6	0.6	11.6
Beirut Interbank Fund	101.00	-1.9%	NA	NA	22.5
Beirut Global Income Fund	99.00	-1.0%	NA	NA	20.2
Beirut Lira Fund*	102,500	-1.9%	NA	NA	33.7
Beirut Golden Income *	102,500	-4.2%	NA	NA	28,187.5
					42,025.0

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
<b>Saudi SE</b>	<b>7313</b>	<b>-7.82%</b>
Saudi Basic Industries Corp.	120	12.94%
Saudi Telecom Co.	55.5	-33.53%
Saudi Electricity Co.	11.75	-9.62%
Al Rajhi Bank	81.75	-57.53%
Samba Financial Group	129.5	-3.36%
Riyadh Bank	47.75	-25.39%
<b>Kuwait SE</b>	<b>10942</b>	<b>8.69%</b>
National Bank of Kuwait	2120	-1.89%
Mobile Telecommunications Co.	3840	13.54%
Kuwait Finance House	2380	8.40%
The Public Warehousing Co.	1980	14.14%
The Gulf Bank	1660	-7.23%
The Commercial Bank of Kuwait	1580	32.91%
<b>DUBAI FM</b>	<b>3955</b>	<b>-4.17%</b>
Emaar Properties Co.	10.85	-12.90%
Emirates Bank International	9.05	-40.33%
Mohammed Bin Rashid City Development Co.	19.85	-6.55%
National Bank of Dubai	8.95	-0.56%
Emirates Telecommunication Corp.	16.50	-1.82%
Shuaa Capital	4.93	4.87%
<b>DOHA SM</b>	<b>6883</b>	<b>5.69%</b>
Industries Qatar Co.	100.4	15.24%
Qatar Telecom	235.1	4.25%
Qatar National Bank	195	-24.62%
Qatar Gas Transport Co.	19.4	27.32%
The Commercial Bank of Qatar	105.5	6.64%
Doha Bank	82	-20.24%
<b>BAHRAIN SE</b>	<b>2155</b>	<b>-2.82%</b>
Bahrain Telecommunication Co.	0.82	-15.85%
Al Ahli United Bank	1.04	-15.38%
Investcorp Bank	2375	0.21%
Arab Banking Corporation	1.62	13.58%
Gulf Finance House	1.86	-29.57%
National Bank of Bahrain	0.81	-23.46%

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	16.4	2.5%	20.5	1.3	2,706.0
AUDI GDR	64.5	17.3%	12.8	1.6	2,113.4
BLOM GDR	70	20.7%	8.3	1.3	1,505.0

The closing prices as of 07 - 05 - 2007  
 \*Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds  
 \*\*The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Lebanese Treasury Bonds					
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)
6	19/04/07	18/10/07	292	6.99	7.24
12	26/04/07	24/04/08	293	7.19	7.75

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

**FFA FINANCIAL FUNDS ADVISORS INTERNATIONAL S.A.L.**

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان  
 وسيط معتمد في بورصة بيروت  
 بناية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري  
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193  
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

## وراء الارقام سوليدير انترناشيونال تدخل الاسواق العالمية

الحدث الابرز مالياً واقتصادياً خلال الايام القليلة الماضية كان ما جرى تداوله عن قرب اعلان انشاء شركة سوليدير انترناشيونال وهي شركة جديدة تتوسع مهامها لتصل الى اطار عالمي.

وقد بات معلوماً ان هذه الشركة ستقوم بإنجاز مشروع في مدينة عجمان ومشروع عقاري آخر في مصر بالتعاون مع شركة "أوف اوتكوب"، كما دخلت في السباق للفوز في مشروع تطوير مرفأ مونت كارلو في موناكو. واتى هذا الانفتاح العالمي للشركة بعد تغيير النظام الاساسي لشركة سوليدير في العام 2006 والذي بات يسمح لها بالقيام بعمليات استثمارية عقارية خارج لبنان. الا ان توسع الاعمال طرح الحاجة الى ضرورة خلق شركة جديدة مسجلة خارج لبنان للقيام بهذه المشاريع وبالتأكيد سيكون للشركة الام سوليدير لبنان حصة في تلك الشركة ولكن ليس من الضروري ان تكون لها الحصة الاكبر، لا سيما ان راسمال سوليدير لبنان مخصص للاستثمار داخل بيروت، وبالتالي سيكون حتماً على "سوليدير انترناشيونال" ان تعتمد الى زيادة راسمالها لتكوين احتياط للتأسيس، الامر الذي سيتم عبر اصدار اكتتاب عالمي سيصل الى مئات ملايين الدولارات.

إن هذا الامر يدل على مدى نجاح سوليدير ومهنتيها التي باتت بالامكان تصديرها الى الخارج. ويتوقع ان يترك ذلك اثراً ايجابياً على اسهم سوليدير لبنان في السنوات المقبلة اولاً لانها ستتيح خيراتهما لسوليدير انترناشيونال، وثانياً بفضل حصتها في تلك الشركة الكبيرة والعالمية. والإرباح التي ستجنيها من هذه الحصة واخيراً لا بد من الإشارة الى انه رغم كل الاوضاع المحلية القائمة فإن ارباح سوليدير زادت بما نسبته 22% في العام 2006 مقارنة مع 2005.

طارق فرح



تأسست جمعية ان.اف.دي. (لا للمخدرات) بموجب بيان علم وخبر صادر عن وزارة الداخلية والبلديات تحت رقم 345/أ.د. تاريخ 2006/7/6. نشر العلم والخبر في الجريدة الرسمية تحت رقم 37 تاريخ 2006/7/27.

خبرتنا في مجال مكافحة المخدرات تعود إلى سبع سنوات، ونحن كجمعية ان.اف.دي (لا للمخدرات) أخذنا على عاتقنا العمل ميدانياً إنطلاقاً من التوعية والإرشاد والمتابعة مروراً برصد المدمنين للتعرف إليهم عن كثب بهدف مساعدتهم اجتماعياً، طبياً، مادياً، وقضائياً.

مشكلة إدمان المخدرات شائعة ومتشعبة، إذ تحمل في طياتها الكذب، النصب، الاحتيال، السرقة، الدعارة، التزوير، الضرب، الإعتداء، الشذوذ الجنسي، السجن، الإغتصاب... وأخيراً تابوت الموت.

للأسف الشديد، تددت أعمار المتعاطين وهناك حالات سجلت لدينا لأولاد يتعاطون المخدرات بعمر 11 سنة.

المؤسف أن كلفة العلاج في لبنان باهظة. لدينا متعاطين بالآلاف وليس لدينا مراكز تأهيل كافية لاستيعابهم.

لذلك، قررنا بناء مركز تأهيل ذات مواصفات عالمية، نظراً للحاجة الملحة ونحن حالياً بصدد رصد المبالغ لبدء العمل.

كل ذلك بهدف إعادة تأهيل مدمني المخدرات للانخراط مجدداً في المجتمع. فبإسهم المسؤولية الوطنية، نناشدكم ونلتمس من جانبكم الإنساني مساعدتنا في تحقيق مطلبنا هذا لما فيه مصلحة الوطن والمواطن حفاظاً على شبيبة لبنان.

نعم للحياة... لا للمخدرات

Cell: +961 70 166011 | www.nofordrugs.org | email:nfd@nofordrugs.org

**تعب؟ إرهاق؟ شعور أفضل مع ULTIVITE**

50 نوعاً من الفيتامينات، المعادن، الأعشاب، مواد طبيعية مضادة للتأكسد ومواد منشطة مثل نبتة الجنسنغ.

**فعالية مثبتة علمياً**

Ultrivite مجموعة فيتامينات مضادة للتأكسد تتميز عن غيرها بالمزايا التالية:

- ✓ تحتوي على أكثر من 50 نوعاً من الفيتامينات والمعادن والأعشاب التي لها خصائص تفوق الأدوية.
- ✓ لا تسبب الحرقان عادةً من الألبان وأحياناً منذ اليوم الأول.
- ✓ تحتوي على مواد حارقة (من الحار) طبيعية مفيدة ومضادة للتأكسد وتحتوي فيتامينات منشطة مثل نبتة الجنسنغ.
- ✓ خالية من فيتامين أ التوكسيد الذي يمكن ان يكون مضرًا عندما يعطى بجرعات كبيرة.
- ✓ لا تسبب زيادة في الوزن.
- ✓ تساعد في تحسين نوعية الشعر والأظفار والجلد.
- ✓ تقوي الذاكرة وتحسن وظائف الجسم طاقاً وقوة إنسجاني.
- ✓ حبة واحدة يومياً تمنحنا صحتنا، انتعاشنا، التمتع بالذاتية الموجودة في المنتجات الأخرى.
- ✓ تعطياننا قوة أكبر بعشرين مرة من سائر أنواع الفيتامينات التي نأخذها عادةً وتتمتع بخصائص كبيرة.
- ✓ لذلك نأخذها ما نستطيع بحماسة إلى شاول حياتنا، نأخذها في كل أنماط حياتنا إنشائية.
- ✓ يمكن تناولها بشكل آمن يومياً على مدار السنة لتكون جسمنا في ذروة نشاطه ونعمتي بسعادة بشكل يومي.

ما هي الفروقات الأساسية بين Ultrivite Women و Ultrivite Men؟  
 لقد طورت كل تركيبة لتناسب حاجات الفرد الفيزيائية فالرجال يحتاجون نسبة أكبر من الزنك وأخرى أقل من الفيتامين ب والحديد والكنسيوم. Ultrivite Men يعكس هذه الحاجات. سوا بالمرتب واهتماماً بعشيقتنا لتدخلنا فقط تركيبة Ultrivite Men لتحسين صحة الوظائف الذكرية وتزويد نسبة الحيوية. يحتوي Ultrivite Women على أعشاب تختلف من أمراض ما قبل الحيض أو انقطاع الطمث وتمتع شعوراً بالحيوية (يجب اتباع تعليمات الاستعمال واستشارة اختصاصي في الصحة إن استمرت الأعراض). تمنح هذه التركيبة كذلك مستوى أعلى من الفيتامين ب والكنسيوم والحديد لتلبية احتياجات المرء الفيزيائية.

Pharmaline Licensed by Swiss Australia  
 pharmaline@maltaholding.com.lb www.pharmaline.com.lb